الباب الثالث
في تسهيل الهمزات

أعني حذفَها وإبدالَها وجعلَها بين بين، أى: بين الهمزة والألف، أو بين الهمزة والواو، أو بين الهمزة والياء[١].

قال: ولفظ التسهيل وإن كان يشمل الإبدال والنقل وجعلها بين بين، من حيث اللغة، إلا أنه قد صار في اصطلاح القراء كالمختص بـ (بين بين)[٢]، انتهى. يريد من النقل: حذفها بعد نقل حركتها إلى ساكن قبلها[٣].

وقد يقال لإبدال الهمز وحذفها وجعلها بين بين: تخفيف الهمزة[٤] (بفاءين)، لكن لا أذكر في هذا الباب لفظ التخفيف (بفاءين)، إلا مع تقييده (بفاءين)، فكلما ذكرت التحقيق مطلقًا على أيِّ صيغة فهو (بقافين)، حذرًا عن الالتباس، فلا تغفل.

واعلم أن الهمز بين بين أينما وقع، ليس إلا مركّبًا من همزٍ متحرك وحرفِ علة ساكنة، فيكون الهمزُ بين بين مرومَ الحركة، لا متحركًا محضًا ولا ساكنًا محضًا؛ لأنها مركبة من همز ناقص متحرك، وحرف علة ناقصة ساكنة، والمركب من المتحرك والساكن لا يكون إلا ناقص الحركة[٥]، وهذا

---

(١) قال ابن جني: "ومعنى قول سيبويه بين بين: أي هي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها". وقال سيبويه: "اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة، فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة، وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة، وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة". وذكر السيوطي أن الهمزة المسهلة عند سيبويه حرف واحد، وعند أبي سعيد ثلاثة أحرف: بينها وبين الألف، وبينها وبين الواو، وبينها وبين الياء. قال أبو حيان: وكلا القولين صواب؛ لأنك إن أخذتها من حيث مطلق التسهيل فهي حرف واحد، وإن أخذتها من حيث التسهيل الخاص كانت ثلاثة أحرف. راجع: الكتاب ٤٥١/٣، وسر الصناعة ٥٣/١، والهمع ٢٢٩/٢. وانظر: شرح الشافية ٣٠/٣، ٣١، وشرح المفصل ١٢٧/١٠، والرعاية ١١٠، والإنصاف ٧٢٦/٢، ونهاية القول المفيد ٥٦، والتمهيد ٥٦، وتاريخ آداب العرب للرافعي ١١٤/١.

(٢) انظر: إبراز المعاني ١٢٧، وكذا التمهيد ٥٦، والنجوم ٦٦، والوافي ٨٤، وشرح النظم الجامع ٢٩.

(٣) نقل الحركة لون من ألوان تخفيف الهمز المفرد، قال سيبويه: واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن، فأردت أن تخفف حذفتها، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها، انظر الكتاب ٥٤٥/٣ ، والنشر ٤٠٨/١، والإقناع ٣٨٨/١، والعنوان ٤٨، والتيسير ٣٥، والنجوم ٨٧.

(٤) انظر: شرح الشافية ٣٠/٣، وذكر ابن الجزري أن التخفيف عبارة عن معنى التسهيل. انظر: التمهيد ٥٦.

(٥) قال السيوطي: "ويعبر عن الهمزة المسهلة بهمزة بين بين، ومعناه أنها ضعيفة ليس لها تمكن المحققة، ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها" انظر: الهمع ٢٢٩/٢، وكذا: سر الصناعة ٥٣/١، والإنصاف ٧٢٦/٢.

الروم كما ظهر من كلام أبي شامة عند قول الشاطبي في باب وقف حمزة وهشام:

.... فالبَعْضُ بالرَّوْمِ سَهَّلَا[١]

وقال في الشعلة[٢] هناك: يلزم من تسهيل الهمز بين بين رَوْم الحركة[٣]، وصرح بهذا في التبصرة في الزخرف حيث قال: "قرأ نافع ﴿أَو شْـهِدُوا﴾ (سورة الزخرف ١٩/٤٣) بهمزة مفتوحة بعدها واو خفيفة الضمة، على أنها تسهيل همزة مضمومة، والأحسن أن يكون بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة"[٤]. انتهى.

أقول: ولعل هذا غفل عنه بعض الطالبين، فلا تغفل عنه.

ثم إن الهمزة إما أن تقع مفردة، بأن لم تجتمع مع أخرى مثلها متلاصقة في كلمة أو كلمتين، أو تقع متلاصقة[٥]، فهنا فصلان.

***

(١) انظر: متن الشاطبية ٢٣، وقال أبو شامة في شرحه لقول الشاطبي: إن الوقف بالسكون لا تسهيل معه إلا بالبدل، والوقف بالرَّوْم يتأتى التسهيل معه بلفظ بين بين. فنزل النطق ببعض الحركة وهو الرَّوْم، منزلة النطق بجميعها، وكل ذلك حركة الهمزة، فسهلها بين بين. فهذا يعني قوله: "بالروم سهلًا" أي في حال الروم، أي وقع التسهيل بحالة الروم. كما ذكر أبو شامة في هذا المقام: أن النطق بالروم غير النطق بالتسهيل؛ لأن الروم عبارة عن النطق ببعض حركة الحرف، فلا يلزم من ذلك تغيير ذلك الحرف، والتسهيل بين بين يغير لفظ النطق بالهمزة، والروم نطق ببعض حركة الهمزة أو حركة ما جعل بدلًا عنها، وهو كونها بين بين. انظر: إبراز المعاني ١٨٠، وكذا سراج القارئ ٨٨-٨٩.

(٢) المراد بقوله: "الشعلة": كتاب "كنز المعاني شرح حرز الأماني" المعروف بشرح شعلة، مطبعة دار رسائل الجيب الإسلامية.

(٣) انظر: كنز المعاني لشعلة: ١٥٠.

(٤) التبصرة ٣٢٣٠-٣٢٤، وانظر: الإقناع ٣٧٧/١.

(٥) في الأصل: (متلاصقين)، والصواب ما أثبته.

الفصل الأول
في الهمزتين المتلاصقتين

وهما إما في كلمة واحدة، أو في كلمتين، فهنا مقالتان:

المقالة الأولى: في الهمزتين في كلمة واحدة:

فالهمزة الأولى حينئذ إما همزة وصل أو همزة قطع، فإن كانت همزة وصل، فالثانية لا تكون إلا همزة قطع ساكن، نحو: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ (سورة الأنعام٦/٧١) في الأنعام، ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ (سورة البقرة ٢/٢٨٣) في البقرة، و﴿لِقَآءَنَا ٱئْتِ﴾ (سورة يونس ١٠/١٥) في يونس، و﴿يَصَّلِحُ ٱئْتِنَا﴾ (سورة الأعراف ٧/٧٧) في الأعراف، و﴿يَقُولُ ٱئْذَن لِّى﴾ (سورة التوبة ٩/٤٩) في التوبة، و﴿وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا﴾ (سورة فصلت ٤١/١١) في فصلت.

فإن ابتُدِئ بهمزة الوصل، بأن يوقف على ما قبلها، تبدل الهمزة الساكنة بحرف من جنس حركة همزة الوصل، فتبدل واوًا في ﴿اوْتُمِنَ﴾ وياء في البواقي[(١)].

قال في التذكرة: لا خلاف بين القراء في هذا[(٢)].

وإن وصل وأسقط همزة الوصل، فحينئذ لا تكون الكلمة من قبيل اجتماع الهمزتين فيها، بل من قبيل وقوع الهمز المفرد، وسيأتي بيان الهمز المفرد مفصلًا.

لكن نذكر هذا هنا، فأبو جعفر وورش والسوسي يقلبونها بحرف من جنس حركة ما قبلها من الكلمة الأولى، فيقلبونها[(٣)] ألفًا في: ﴿إلى الهُدَى ائْتِنَا﴾ (سورة الأنعام٦/٧١) و﴿لقاءَنَا ائْتِ﴾ (سورة يونس ١٠/١٥)، وياء في: ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾ (سورة البقرة ٢/٢٨٣)، و﴿لِلأرْضِ ائْتِيَا﴾ (سورة فصلت٤١/١١)، وواوًا في ﴿يا صَالِحُ ائتنا﴾ (سورة الأعراف ٧/٧٧)، و﴿يقولُ ائْذَنْ لِّي﴾ (سورة التوبة ٩/٤٩)، والباقون يحققون الهمز في ذلك كله[(٤)].

---

(١) انظر في ذلك: النشر ١/٣٨١، والكشف ١/٧٠، وارتشاف الضرب ١/١٣٠، وشرح الشافية ٣/٥٣، والهمع ٢/٢٢٠، والوافي ٧٧.

(٢) انظر: التذكرة ١/١٨٣، وكذا: الإقناع ١/٤٠٥، ٤٠٦، والتبصرة ٧١.

(٣) تكررت هذه الكلمة في "ب".

(٤) انظر تفصيل ذلك في تحبير التيسير ٥٦ وما بعدها، والنشر ١/٣٩٠ وما بعدها، والإقناع ١/٤٠٧ وما بعدها، والعنوان ٥١-٥٢.

وإن كانت الأولى همزة قطع؛ فهي إما همزة استفهام أوْ لا. فإن لم يكن همزة استفهام، فالهمزة الثانية ساكنة في القرآن ألبتة، إلا لفظًا واحدًا وهو: ﴿أئمـــة﴾ في مواضع من القرآن[١]، وسيأتي الخلاف فيه في سورة التوبة، فيجب قلبها [٢] بحرف من جنس حركة الهمزة الأولى[٣] كـ: ﴿آدَمَ﴾ (سورة البقرة ٢/٣١)، و﴿إِيمَانًا﴾ (سورة آل عمران ٣/١٧٣)، و﴿أُوتِيَ﴾ (سورة البقرة ٢/١٣٦).

وإن كانت همزة استفهام - ولا تكون إلا مفتوحة - فالهمزة الثانية حينئذ قد تكون همزة قطع، وقد تكون همزة وصل متصلة بلام التعريف، وقد تكون همزة وصل غير متصلة بلام التعريف، فإن كانت همزة قطع: فإن كانت مفتوحة نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ (سورة البقرة ٢/٦)، و﴿ءَأَنتُمْ﴾ (سورة النازعات ٧٩/٢٧)، و﴿ءَأَسْجُدُ﴾ (سورة الإسراء ١٧/٦١)، و﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ (سورة الملك ٦٧/١٦) وشبهها، فابن كثير وقالون وأبو جعفر ورويس وأبو عمرو وهشام في رواية عنه يسهلون الثانية من الهمزتين، فيجعلونها بين الهمزة والألف[٤].

وصرح السيوطي في الإتقان بأن الهمزة المسهلة بين الهمزة والألف، يمد قدر نصف ألف[٥]. انتهى. وكذا قاله ابن غلبون في التذكرة في الهمزتين من كلمتين [٦].

أقول: وذلك لأن الهمزة المسهَّلة هنا مركبة من همزة مفتوحة ناقصة وألفِ مدٍّ ناقص.

وابن كثير، ورويس لا يُدخلان قبل المسهَّلة ألفًا، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون وهشام يُدخلونها[٧]، ويسمى هذا الألف مدَّ الحجز. قال السيوطي في الإتقان: "قدره ألف تامة بالإجماع؛ لحصول الحجز بذلك"[٨]. انتهى. الحجز: الفصل[٩]، يعني لا يمد زائدًا على قدر ألف، لأجل الهمزة المسهلة.

---

(١) المواضع هي: سورة التوبة ٩/١٢، وسورة الأنبياء ٢١/٧٣، وسورة القصص ٢٨/٥و ٤١، وسورة السجدة ٣٢/٢٤.
(٢) في "ب": (قبلها)، وهذا تحريف.
(٣) انظر النشر ١/٣٨١، وسراج القارئ ٧٦، والإقناع ١/٤٠٥، وشرح التصريح ٢/٣٧٢، وشذا العرف ١٦٠.
(٤) انظر: النشر ١/٣٦٣، والبحر ١/٤٧، وروح المعاني ١/١٣٠، وتحبير التيسير ٥٣.
(٥) انظر: الإتقان ١.
(٦) انظر: التذكرة ١/١٥٧.
(٧) انظر: الإتحاف ٤٤، والإقناع ١/٣٦١، والنشر ١/٣٦٤، والبحر ١/٤٧، وروح المعاني ١/١٣٠، والتجريد ٥٧.
(٨) الإتقان ١/١٢٩.
(٩) قيل إن الفصل بألف بين الهمزتين، كي تكون حاجزة بينهما، ومبعدة لإحداهما عن الأخرى. انظر: إرشاد المريد ٥٩.

وأما ورش ففي رواية عنه يبدلها ألفًا، وفي أخرى يجعلها بين بين[١]، وهو القياس[٢]. قال في النشر: فعلى رواية البدل يمد مشبعًا؛ لالتقاء الساكنين[٣]. انتهى.

يعني: يمد الألف المبدلة مدًّا زائدًا، إذا وقع ساكن بعدها، وهو النون في: ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾، وفي: ﴿أَأَنتُم﴾، والسين في: ﴿أَأَسْجُدُ﴾، وأما إذا تحرك فلا يمد زائدًا نحو: ﴿أَأَمِنتُم مَّن في السَّمَاءِ﴾، صرح به في النشر أيضًا[٤]. وورش لا يُدخل قبل الثانية ألفًا كما يفهم من الشاطبية[٥]، وصرح به في النشر[٦]. والباقون - وهم: ابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ورَوْح، وهشام في وجهه الآخر - يحقّقون الهمزتين، من غير إدخال ألف بينهما، إلا هشامًا في رواية تحقيق الهمزتين، فإنه يدخل بينهما أيضًا ألفًا[٧].

وقال في التذكرة: إلا قوله تعالى: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ (سورة فصلت ٤٤/٤١) و﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ (سورة الزخرف ٥٨/٤٣) في الزخرف و﴿ءَأَذْهَبْتُمْ﴾ (سورة الأحقاف ٢٠/٤٦) في الأحقاف، و﴿ءَأَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ (سورة القلم ١٤/٦٨) في (ن)، فإن اختلافهم في هذه الأربعة - يعني في تسهيل الهمزة الثانية، وإدخال ألف بينهما - على غير هذا الترتيب[٨]. انتهى.

وفي هذه المواضع الأربعة خلاف في أنها بهمزة واحدة على الخبر، وأنها بهمزتين على الاستفهام،

---

(١) انظر: التبصرة ٧٥، وغيث النفع ٣٠، والمكرر ٨، والنجوم ٦٨، وشرح النظم الجامع ٢٩، وقد خطأ الزمخشري الإبدال المروي عن ورش هنا، ورده أبو حيان وغيره في ذلك. راجع: الكشاف ٢٦/١، والبحر ٤٧١/١، ٤٨، ومفاتيح الغيب ١٧٨/١، وانظر البيضاوي ١/١.

(٢) من المعروف أن قياس تخفيف الهمزة المفتوح ما قبلها، هو تسهيلها بين بين، فتكون متوسطة في إخراجها بين الهمزة والألف، أما إبدالها ألفا فهو سماعي. انظر: الكتاب ٥٤١/٣ وما بعدها، وشرح المفصل ١١٢/٩، وشرح الشافية ٤٥/٣، ٤٦، والكشف ٧٧/١.

(٣) انظر: النشر ٣٦٣/١، وكذا: الكشف ٧٧/١، وكنز المعاني لشعلة ١١٣، وإبراز المعاني ١٢٩.

(٤) ذكر ابن الجزري أن رواة الإبدال عن الأزرق عن ورش، لم يمدوا على الألف المبدلة، ولم يزيدوا على ما فيها من المد، وذلك في الذي بعده متحرك من المتفق على الاستفهام فيه؛ وهذا من أجل عدم وجود السبب. انظر: النشر ٣٦٤/١، وكذا: الإتحاف ٥٢.

(٥) قال الإمام الشاطبي:

ومَدُّكَ قَبل الفَتح والكَسْر حُجَّةٌ ... بها لُذْ وقبل الكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ ولَا

انظر: متن الشاطبية ١٨، وكذا: سراج القارئ ٦٥، والعنوان ٤٤، والتذكرة ٥٢/١.

(٦) انظر: النشر ٣٦٤/١، وكذا: السبعة ١٣٧، والمكرر ٩، وسراج القارئ ٦١.

(٧) انظر في ذلك: الإتحاف ٤٤، وروح المعاني ١٣٠/١، والبحر ٤٧/١، وتحبير التيسير ٥٣، والقرطبي ١٦١/١.

(٨) انظر: التذكرة ١٥٢/١.

وليس كل من قال بهمزتين يوافق أصله فيهما في هذه المواضع الأربعة[١].

أقول: وكذا ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ (سورة آل عمران ٣/٧٣) في آل عمران، و﴿ءَامَنتُم﴾ (سورة الأعراف ٧/١٢٣) في الأعراف[٢]، وطه (سورة طه ٢٠/٧١)[٣]، والشعراء (سورة الشعراء ٢٦/٤٩)[٤]. على خلاف بين القراء، فبعضهم قرأهما[٥] بهمزة واحدة على الخبر، وبعضهم بهمزتين على الاستفهام، وهم لا يدخلون بين الهمزتين فيهما ألفًا[٦]، وكذا لا يدخلون ألفًا بينهما في ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ في الزخرف[٧].

وبالجملة: إذا كان بعد الهمزتين ألفُ مدٍّ، فلا يُدخل أحد بين الهمزتين ألفًا، كما أشار إليه الشاطبي[٨]، وسيذكر تعليل ذلك في الأعراف.

ولا يَدخل في هذه الكلية[٩] ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ (سورة آل عمران ٢/٧٣)، لكن لا يُدخل من قرأه بهمزتين بينهما ألفًا، وسيأتي الكل في مواضعها[١٠].

وأما إذا كانت همزة القطع الثانية مكسورة نحو: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا﴾ (سورة الرعد ١٣/٥)، و﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ﴾ (سورة الرعد ١٣/٥)، و﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ (سورة النمل ٢٧/٦٠) وشبهه؛ فالحرميان،

---

(١) انظر في ذلك: النشر ١/٣٦٤ وما بعدها، والإتحاف ٤٥- ٤٦، وكنز المعاني لشعلة ١١٣.

(٢) والمراد قوله تعالى: ﴿فَٱلَ فِرْعَوْنَ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾.

(٣) والمراد قوله تعالى: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾.

(٤) والمراد قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾.

(٥) في "أ": (فرأها)، وأثبتُّ ما في "ب"، وهو الصواب.

(٦) انظر في ذلك: الإقناع ١/٣٦١، وسراج القارئ ٦٢: ٦٣، وتحبير التيسير ٩٨، ١١٣.

(٧) انظر: الإقناع ١/٣٦٦، ٣٦٧، والكافي ١٦٩، والنشر ١/٣٦٤، ٣٦٥.

(٨) قال الإمام الشاطبي:

وَلَا مَدَّ بين الهمزتين هُنَا ولا بحَيْثُ ثَلَاثٌ يَتَّفِقْنَ تَنَزَّلَا.

انظر: متن الشاطبية ١٨، وكذا: إبراز المعاني ١٣٥، وغيث النفع ١٣١، ١٣٢ وقال ابن الجزري في (آآمنتم) في السور الثلاث، و(آآلهتنا) في الزخرف: ولم يدخل أحد بينهما ألفًا؛ لئلا يصير اللفظ في تقدير أربع ألفات: الأولى: هي همزة الاستفهام، والثانية: الألف الفاصلة، والثالثة: همزة القطع، والرابعة: المبدلة من الهمزة الساكنة، وذلك إفراط في التطويل، وخروج عن كلام العرب. انظر: النشر ١/٣٦٥.

(٩) وهي: إذا كان بعد الهمزتين ألف مد.

(١٠) في "ب": (موضعها)، وهذا تحريف.

وأبو جعفر، وأبو عمرو، ورويس يسهلون الثانية، فيجعلونها بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة[١]، قال في التذكرة: فتصير في اللفظ كالياء المختلسة الكسرة[٢]. إنما قال: "كالياء"؛ لأن الهمزة المسهلة لم تصر ياءً محضة، والتشبيه لا يتجاوز إلى اختلاس الكسرة، لأنه على حقيقته؛ لأن الهمزة المسهلة هنا مركبة من همزة مكسورة ناقصة وياء ساكن ناقص، فلم يتم كسرتها، ولم تصر الهمزة المسهلة هنا مدة؛ لأن الياء الساكنة التي اختلطت بالهمزة هنا لم تقع بعد الكسرة، بخلاف الياء الساكنة التي اختلطت بالهمزة الثانية من الهمزتين المكسورتين من كلمتين، وسيجيء.

وقالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر يُدخلون قبل المسهلة ألفًا، والباقون - وهم: الكوفيون وابن عامر، ورَوْح - يحقِّقون الهمزتين من غير ألف بينهما[٣]؛ إلا هشامًا، فإنه في بعض الروايات يدخل بينهما ألفًا في جميع القرآن، وفي بعض الروايات يدخل بينهما ألفًا في سبعة مواضع[٤]: في الأعراف: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ (سورة الأعراف ٨١/٧)، ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ (سورة الأعراف ١١٣/٧)، وفي مريم: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ (سورة مريم ٦٦/١٩)، وفي الشعراء: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ (سورة الشعراء ٤١/٢٦)، وفي الصافات: ﴿أَءِنَّكَ﴾ (سورة الصافات ٥٢/٣٧)، و﴿أَئِفْكًا﴾ (سورة الصافات ٨٦/٣٧)، وفي فصلت: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ (سورة فصلت ٩/٤١)، وهشام يسهل الثانية بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة في ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ في فصلت في وجه، وفي وجه آخر يحققها[٥]. قال: ولم يسهل هشام من الهمزة الثانية المكسورة غير ما في فصلت[٦].

ولا يلحق بهذا النوع (أَئِمَّةَ) حيث وقع، فإن الاختلاف فيه على غير هذا النحو[٧]، وسيأتي في التوبة.

وأما إذا كانت همزة القطع الثانية مضمومة، وذلك في ثلاثة مواضع: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ﴾ (سورة

(١) انظر: النشر ١/ ٣٧٠، وتحبير التيسير ٥٣، والكافي ٢٣، والإتقان ١/ ١٣٠.

(٢) التذكرة ١/ ١٥٣.

(٣) انظر: تحبير التيسير ٥٣، والإتحاف ٤٧، والنشر ١/ ٣٧٠، والكشف ١/ ٧٤، والسبعة ١٣٧.

(٤) اختلف عن هشام: فروي عنه الفصل في الباب كله - أي همزة الاستفهام المفتوحة الداخلة على همزة القطع المكسورة - كما روي عنه القصر وترك الفصل في الباب كله. وذهب البعض إلى التفصيل عن هشام، ففصلوا بالألف في سبعة مواضع، وتركوا الفصل فيما عدا هذه المواضع. راجع النشر ١/ ٣٧٠، ٣٧١، وغيث النفع ١٢٩، وانظر سراج القارئ ٦٥.

(٥) انظر: المكرر ١١٧، والكافي ٢٣، والعنوان ٤٥، وغيث النفع ٢٧٢.

(٦) انظر: إبراز المعاني ١٣٧، وكذا كنز المعاني لشعلة ١١٩، والتبصرة ٧٤، وغيث النفع ٢٧٢.

(٧) لأن الهمزة الأولى فيه ليست للاستفهام.

آل عمران ١٥/٣) في آل عمران، و﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ﴾ (سورة ص٨/٣٨) في (ص)، و﴿ أَأُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ (سورة القمر٢٥/٥٤) في القمر، فالحرميان، وأبو جعفر، وأبو عمرو، ورويس يسهِّلون الثانية، فيجعلونها بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة[١]. قال في التذكرة: فتصير في اللفظ كالواو المختلسة الضمة[٢]. أقول: إنما قال كذا لمثل ما سبق فاعرف، ولم تصر الهمزة المسهَّلة هنا أيضا مدة؛ لأن الواو الساكنة التي اختلطت بالهمزة هنا لم تقع بعد الضمة، بخلاف الواو الساكنة التي اختلطت بالهمزة الثانية من الهمزتين المضمومتين من كلمتين، وسيجيء.

وقالون وأبو جعفر يُدخلان بينهما ألفًا ألبتَّة، وكذا أبو عمرو في رواية عنه، وفي رواية أخرى لا يُدخل[٣]، واختلفت الروايات عن هشام، ففي رواية عنه: يحقق الهمزتين من غير ألف بينهما في آل عمران، ويسهل الثانية ويُدخل قبلها ألفًا في السورتين الباقيتين كقالون.

وفى رواية أخرى عنه يحقق الهمزتين في المواضع الثلاثة ويُدخل بينهما ألفًا، وفي رواية ثالثة عنه يحقق الهمزتين في المواضع الثلاثة مع عدم إدخال ألف بينهما؛ كذا قاله ابن القاصح[٤].

والباقون يحققون الهمزتين في هذه المواضع الثلاثة، بدون إدخال ألف بينهما[٥].

قال في التذكرة: وأما قوله تعالى في الزخرف: ﴿ءَأُشْهِدُوا خَلْقَهُمْ ﴾ (سورة الزخرف ١٩/٤٣) على قراءة نافع بهمزتين؛ الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، مع إسكان الشين، فإن الخلاف فيه على غير هذا الترتيب، وسيذكر هناك إن شاء الله تعالى[٦].

وإن كانت[٧] الهمزة الثانية همزة وصل متصلة بلام التعريف، وجملة ما وقع منه في القرآن ستة مواضع: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾ (سورة الأنعام١٤٣/٦و١٤٤) في موضعي الأنعام، ﴿ءَآلْـَٰٔنَ ﴾ (سورة يونس٥١/١٠و ٩١) في موضعي يونس، ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ (سورة يونس٥٩/١٠) في يونس، ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ (سورة النمل٥٩/٢٧) في النمل، فلجميع القراء في هذه المواضع وجهان:

---

(١) انظر النشر ٣٧٤/١، وتحبير التيسير ٥٣، ٥٤، والإتقان ١٣٠/١، والتيسير ٣٢.

(٢) التذكرة ١٥٥/١.

(٣) راجع الإتحاف ٤٩، والإقناع ٣٧٦/١، والنشر ٣٧٤/١، وروح المعاني ١٠٠/٣، والوافي ٩٠.

(٤) انظر: سراج القارئ ٦٦، وكذا: كنز المعاني لشعلة ١٢٠، والنشر ٣٧٥/١.

(٥) انظر: السبعة ١٣٦، و غيث النفع ٧٦، والعنوان ٤٦، والبدور الزاهرة ٧٤.

(٦) انظر: التذكرة ١٥٥/١، والسبعة ٥٨٥، والكافي ١٦٨، وروح المعاني ٧٢/٥.

(٧) في الأصل و "ب": (كان)، وأثبت الصواب.

أحدهما: تسهيل همزة الوصل، بجعلها بين الهمزة والألف، فيمد همزة الوصل قدر نصف ألف.

والآخر: قلب همزة الوصل ألفًا، ومدها مدًّا زائدًا على المد الطبيعي؛ لأجل الساكن بعدها[١].

وهذا أولى الوجهين لجميع القراء، كما ذكره الشاطبي[٢] - رحمة الله عليه.

قال في التيسير في يونس: ولم يحقق أحد من القراء همزة الوصل بعد همزة الاستفهام، ولا فصل بينهما بألف مد[٣].

ومن هذا القبيل: ﴿ٱلسِّحْرُ﴾ في يونس في قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ (سورة يونس ٨١/١٠) على قراءة أبي عمرو، وسيأتي في يونس[٤].

وإن كانت الهمزة الثانية همزة وصل وغير متصلة بلام التعريف، فيحذف همزة الوصل حينئذ وجوبًا؛ لعدم التباس الاستفهام بالخبر؛ لأن همزة الوصل مكسورة (حينئذ)[٥]، ففتح همزة الاستفهام دليل على أنها همزة استفهام لا همزة وصل كما قال[٦]، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ (سورة البقرة ٨٠/٢) في البقرة، و﴿أَطَّلَعَ﴾ (سورة مريم ٧٨/١٩) في مريم، ﴿أَفْتَرَىٰ﴾ (سورة سبأ ٨/٣٤) في سبأ، و﴿أَصْطَفَى﴾ (سورة الصافات ١٥٣/٣٧) في الصافات، و﴿أَسْتَكْبَرْتَ﴾ (سورة ص ٧٥/٣٨) في ص، و﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ﴾ في ص أيضًا (سورة ص ٦٣/٣٨)، على قراءة عاصم[٧]،

---

(١) قال ابن الجزري: والقولان جيدان، وأجمع من أجاز التسهيل على أنه لا يجوز إدخال ألف بينهما وبين همزة الاستفهام كما يجوز في همزة القطع؛ وذلك لضعفها عن همزة القطع. انظر: النشر ١ ٣٧٧، وكذا: سراج القارئ ٦٤، والمكرر ٤١، وشرح الأشموني ٢٧٧/٤، وشرح الألفية لابن عقيل ١٩٣/٤، وشذا العرف ١٥٢، والوافي ٨٧.

(٢) قال الإمام الشاطبي:

وإنْ همزُ وصلٍ بَيْنَ لامٍ مَسَكَّنٍ ... وهمزةِ الاستفهام فامْدُدْهُ مُبْدِلا

فللكُلِّ ذا أولى ويقْصرُه الذي ... يُسَهِّلُ عَنْ كُلٍّ كَالآن مُثِّلا

وقيل إن الإبدال والمد هنا أولى من التسهيل؛ لأن التسهيل عبارة عن تحريك همزة الوصل، ولا وجه لتحريكها درجًا. راجع: متن الشاطبية ١٨، وكنز المعاني لشعلة ١١٧، وانظر: إبراز المعاني ١٣٥، والوافي ٨٧.

(٣) انظر: التيسير ١٢٢، وكذا: تحبير التيسير ١٢٠ - ١٢١.

(٤) انظر الكشف ٥٢١/١، والكافي ١٠٨، وغيث النفع ١٥٥.

(٥) كلمة (حينئذ) ليست في "ب".

(٦) انظر: إبراز المعاني ١٣٤، وكذا: النشر ٣٧٨/١، وشرح الشافية ٦٤/٣، والهمع ٢٣٥/٢، وشرح التصريح ٣٦٦/٢، ونهاية القول المفيد ١٨٣.

(٧) قرأها عاصم بقطع الهمزة مفتوحة على الاستفهام. انظر السبعة ٥٥٦، والنشر ٣٦١/١، والكشف ٢٣٣/٢.

و﴿أَسْتَغْفَرْتَ لهم﴾ (سورة المنافقون ٦/٦٣) في المنافقين، لا غير هذه المواضع.

المقالة الثانية: في الهمزتين المتلاصقتين من كلمتين:

قال في التيسير: "والتسهيل لإحدى الهمزتين في هذا الباب، إنما يكون في حال الوصل لا غير؛ لكون التلاصق فيه"(١). انتهى.

أقول: والتسهيل في كلامه يعمُّ إسقاطَها وإبدالَها حرفًا آخر، وجعلها بين بين، وأما إذا وقف على الكلمة الأولى، فيحقق للكل من الهمزتين(٢)، إلا ما في وقف حمزة وهشام وسيأتي.

واعلم أن الهمزتين من كلمتين لا يكون الثاني منهما إلا متحركًا؛ لكونه أول الكلمة، والأول إما ساكن أو متحرك، والأول لا أعلم وجوده في القرآن.

وعلى الثاني فهما على قسمين: لأنهما إما أن يتفقا في الحركة أو يختلفا.

والقسم الأول ثلاثة أنواع: إما أن يتفقا بالفتح نحو: ﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ (سورة الأعراف ٣٤/٧) وشبهه، أو يتفقا بالكسر نحو: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ (سورة البقرة ٣١/٢) وشبهه، أو يتفقا بالضم وهو موضع واحد في قوله تعالى في الأحقاف: ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ (سورة الأحقاف ٣٢/٤٦).

فأبو عمرو يسقط الأولى ويحقق الثانية في الأنواع الثلاثة(٣)، وقالون والبزّي كذلك في الاتفاق بالفتح، وسهَّلا الهمزة الأولى من المكسورتين ومن المضمومتين مع تحقيق الثانية، فيجعلان الأولى في المكسورتين بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة، وفي المضمومتين بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة(٤). إلا ما في يوسف: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ (سورة يوسف ٥٣/١٢)، فإنهما في رواية عنهما يبدلان الهمزة الأولى واوًا ثم يدغمان الواو التي قبلها فيها، ويحققان الثانية، هذا في الوصل، وأما في الوقف على ﴿ٱلسُّوٓءَ﴾، فيحققان الهمزة الأولى أيضًا، كذا قال(٥).

---

(١) التيسير ٣٤ وانظر: تحبير التيسير ٥٥، والإتحاف ٥١، والنشر ٣٩٠/١، والإقناع ٣٨٥/١.

(٢) انظر: النشر ٣٩٠/١، والتبصرة ٨٠/٧٩.

(٣) انظر: السبعة ١٤٠، وكنز المعاني لشعلة ١٢٢، والكتاب لسيبويه ٥٤٩/٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣/١، وشرح الشافية ٦٥/٣، والبحر ١٤٧/١، وتحبير التفسير ١٨٧.

(٤) انظر: التيسير ٣٣، والكافي ٢٣، وسراج القارئ ٦٧، وتحبير التيسير ٥٤.

(٥) انظر: إبراز المعاني ١٤٢، وانظر أيضًا: البحر ١٤٧/١، وشرح النظم الجامع ٣٧.

وفى رواية أخرى عنهما: يسهلان الأولى، فيجعلانها بين الهمزة والياء، مع تحقيق الثانية، كذا في الشاطبية[١].

وإلا في ﴿لِلنَّبِيءِ إِنْ أَرَادَ﴾ و﴿بُيُوتَ النَّبِيءِ إِلَّآ﴾(سورة الأحزاب ٣٣/ ٥٠ و٥٣)، كلاهما في الأحزاب؛ لأن أصل (نبيّ): نبيء بهمزة في آخره بعد ياء ساكنة [٢] مخففة بفاءين، فإن قالون والبزي يبدلان همزة (ٱلنَّبِيِّ) في ذينك الموضعين ياء في الوصل، ويدغمان الياء في الياء[٣]، كما هو مذهب الجماعة فيه حيث وقع غيرَ ورش، وسيأتي في البقرة [٤]. وإنما قلنا "غير ورش"؛ لأن ورشًا يحقق همزة (النَّبِيء) حيث وقع[٥]، ويسهل الثانية في هذين الموضعين على أصله، وسيأتي أصله أمامك.

وقنبل، وورش، وأبو جعفر، ورويس يحققون الهمزة الأولى في الأنواع الثلاثة، ويسهِّلون الثانية فيها[٦]، فيجعلون الثانية في النوع الأول بين الهمزة المفتوحة والألف، فتصير مَدَّة في تقدير نصف ألف، وقد سبق وجهه، وفى النوع الثاني بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة.

قال في التذكرة: فتصير كالياء الساكنة في اللفظ[٧]. أقول: والسكون هنا ناقص، فالتشبيه هنا للياء والساكن معًا، فاعرف. فلو قال هنا: كالياء المختلسة الكسرة، لصح كما سبق[٨]، وفي النوع الثالث

---

(١) قال الإمام الشاطبي:

وقَالونُ والبزي في الفَتْحِ وافقا ... وفي غيرِه كَاليا وكَالواوِ سَهَّلَا

وبالسوءِ إلّا أبْدَلا ثم أَدْغَمَا ... وفيه خَلافٌ عنهما ليسَ مُقْفَلا

قال أبو شامة: والخلاف المشار إليه أنهما قرآها بين بين على أصلها، ولا يمنع من ذلك كون الواو ساكنة قبلها؛ فإنها لو كانت ألفًا لما امتنع جعلها بين بين بعدها لغة، فالواو قريبة منها، وذكر ابن الجزري أن الإبدال والإدغام هو المختار رواية مع صحته في القياس. راجع: متن الشاطبية ١٩، وإبراز المعاني ١٤٢، والنشر ١/ ٣٨٣، وانظر: البحر ١/ ١٤٧، والنجوم ٧٤ .

(٢) الأصل في (النبي) الهمزة؛ لأنه من النبأ أي الخبر، لأنه يخبر عن الله عز وجل، لكنه خفف بأن قلبت الهمزة ياء ثم أدغمت الياء الزائدة فيها، قال الأزهري: وأكثر العرب على ترك الهمز في (النبي)، وهو اختيار أهل اللغة، راجع: إملاء ما من به الرحمن ١/ ٤٠، ومعاني القراءات ١/ ٥٤، ولسان العرب ٦/ ٤٣١٥ (نبأ)، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١١٧، والقاموس المحيط ١/ ٣٠ (النبأ)، والحجة ١/ ٧٢.

(٣) انظر في ذلك: غيث النفع ٢٥٤، والمكرر ١٠٤، والبحر ١/ ٢٣٧، والعنوان ٦٩.

(٤) مذهب القراء – غير نافع – على إبدال الهمز في (النبي) جمعًا أو فردًا ياء، وإدغام الياء التي قبلها فيها. أما الإمام نافع – غير ما رواه عنه قالون في موضعي الأحزاب – فكان يقرأ هذا كله بالهمز. انظر ٢٩٢، وكذا إبراز المعاني ٣٢٧، وكنز المعاني لشعلة ٢٦٤، والإتحاف ٥٨، والحجة ١/ ٧١، وتحبير التيسير ٨٦، ومعاني القراءات ١/ ١٥٣.

(٥) انظر: الحجة ١/ ٧١، والسبعة ١٥٧ – ١٥٨، والكشف ١/ ٢٤٣، والقرطبي ١/ ٣٦٧.

(٦) انظر: تحبير التيسير ٥٤، والنشر ١/ ٣٨٣ وما بعدها.

(٧) انظر: التذكرة ١/ ١٥٩.

(٨) وانظر: التذكرة ١/ ١٥٣، والعنوان ٤٧، والتبصرة ٧٨.

بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة، قال في التذكرة: فتصير كالواو الساكن في اللفظ[١].

أقول: وإن شئت قلت: كالواو المُخْتلَسة الضمة[٢]، فتصير الهمزة المسهلة في هذين النوعين أيضًا مَدّة قدر نصف ألف كما في التذكرة[٣]. وسبب[٤] ذلك أن الياء الساكنة في النوع الثاني وقع بعد الكسر، والواو الساكنة في النوع الثالث وقعت بعد الضم، فصارا حرفي مد، لكن لما كانا ناقصين في ذاتيهما، صارت الهمزة المسهلة المركبة من الهمزة ومن أحدهما، مدة قدر نصف ألف. سوى ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾(سورة الأحزاب ٣٣/ ٥٠) و﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ (سورة الأحزاب ٣٣/ ٥٠)؛ فإن قنبلًا يبدل همز (ٱلنَّبِيِّ) حيث وقع ياء، ويدغم الياء في الياء، فيحقق الهمزة الثانية في هذين الموضعين كما هو مذهب الجماعة غير ورش.

ثم إن عن قنبل وورش رواية أخرى في تسهيل الهمزة الثانية في الأنواع الثلاثة سوى هذين الموضعين لقنبل، وهي أنهما يجعلان الثانية من المفتوحتين ألفًا، ومن المكسورتين ياء ساكنة، ومن المضمومتين واوًا ساكنة، كذا قاله ابن القاصح.

وأشار إليه الشاطبي[٥]، فيزيدان مَدَّ هذه الثلاث إن كان ساكن بعدها، نحو: ﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ (سورة عبسى ٨٠/ ٢٢)، و﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾(سورة هود ١١/ ٤٠)، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ (سورة البقرة ٢/ ٣١)، و﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا﴾(سورة النساء ٤/ ٢٢)، وإن لم يكن بعد المد ساكن لم يزد على مقدار حرف المد، كذا في النشر[٦]. مثاله من المفتوحين: ﴿إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾[٧](سورة المنافقون ٦٣/ ١١) في المنافقون، ومن المكسورتين ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ (سورة الزخرف ٤٣/ ٨٤) في الزخرف، ومن المضمومتين ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ (سورة الأحقاف ٤٦/ ٣٢) في الأحقاف، ولم يقع من المضمومتين غيره كما سبق.

---

(١) انظر: التذكرة ١/ ١٥٩.

(٢) انظر: العنوان ٤٧، والتبصرة ٧٨.

(٣) انظر: التذكرة ١/ ١٥٨.

(٤) أي سبب كون الهمزة الثانية المسهلة في النوع الثاني والثالث مدة قدر نصف ألف.

(٥) قال الإمام الشاطبي:

والأخرى كَمَدٍّ عِنْد وَرشٍ وقُنبُلٍ وقَد قيلَ محضُ المدِّ عنها تَبَدَّلا

انظر: متن الشاطبية ١٩.

(٦) انظر: النشر ١/ ٣٨٩، وكذا: كنز المعاني للجعبري ١٠٢، وإرشاد المريد ٦٢.

(٧) في "ب": (أجلهم)، وليست في السورة المذكورة.

وإنما قلنا: "سوى هذين الموضعين لقنبل"؛ لأن مذهبه فيهما عين مذهب الجماعة كما عرفت، بخلاف ورش؛ فإن مذهبه فيهما كمذهبه فيما سواهما من الهمزتين المكسورتين من كلمتين؛ لأنه يحقق همزة (النَّبِيء) حيث وقع. وقال في التذكرة: وقد روى عن ورش - أي رواية ثالثة - في قوله: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ﴾ (سورة البقرة ٢/٣١) في البقرة، وقوله: ﴿عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ﴾ (سورة النور ٢٤/٣٣) في النور، أنه حقق الهمزة الأولى فيهما، وجعل الثانية ياءً مكسورة مختلَسة[١] الكسرة، وقد قرأت به، غير أن الأجود فيهما الرواية الأولى[٢]. انتهى.

وقال في النشر: وقال في الجامع[٣]: إن الخاقاني[٤]، وأبا الفتح[٥]، وأبا الحسن استثنوهما - يعني لورش - فجعلوا الثانية منهما ياءً مكسورة محضة الكسرة[٦]. انتهى. يعني: تامة الكسرة خالصة عن الإسكان، فهذه رواية رابعة.

وقال في النشر: "وقرأ الباقون - وهم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي ورَوْح - بتحقيق الهمزتين جميعًا في الأنواع الثلاثة"[٧].

واعلم أن الذي ذكرنا - أن أبا عمرو يسقط الهمزة الأولى ويحقق الثانية في الأنواع الثلاثة، وكذا قالون والبزي في الاتفاق بالفتح - هو ما ذُكر في التيسير[٨] والتذكرة.[٩]

وقال في النشر: اختلف أهل الأداء في تعيين إحدى الهمزتين التي أسقطها أبو عمرو ومن وافقه،

---

(١) في التذكرة ١/١٥٨: (خفيفة الكسرة). وعقب في الحاشية ٢٧ على ذلك بقوله: وقع في التذكرة بدله كسرة خفيفة (بفاءين)، والمراد به الاختلاس؛ فلذا غيرناه إلى هذا لئلا يخفى على الطالبين.

(٢) انظر: التذكرة ١/١٥٨، وكذا: سراج القارئ ٧٠، والنجوم ٧٣، والمكرر ١٢، والمراد بالرواية الأولى هي التسهيل بين بين.

(٣) المراد بالجامع: هو: جامع البيان للإمام الداني، مخطوط بدار الكتب تحت رقم ٣ قراءات، ميكروفيلم ٢٩٤٧.

(٤) هو: موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان الخاقاني البغدادي، إمام مقرئ محدث، أخذ القراءة عرضًا عن الحسن بن عبد الوهاب، ومحمد بن الفرج والكسائي، وقرأ عليه أحمد بن شاذان وأحمد بن نصر وغيرهما، توفي سنة ٣٢٥هـ، انظر: غاية النهاية ٢/٣٢٠.

(٥) هو فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، أبو الفتح الحمصي الضرير، نزل مصر، وقرأ على عبد الباقي ابن الحسن وغيره، وقرأ عليه الحافظ أبو عمرو الداني وغيره، توفي بمصر سنة ٤٠١هـ. انظر: غاية النهاية ٢/٥.

(٦) انظر: النشر ١/٣٨٥، وكذا: غيث النفع ٤٠، ٢٢٢، والبحر ١/١٤٧، والنجوم ٧٣- ٧٤، وشرح النظم الجامع ٤٠. وقال الإمام الداني: إن هذا الوجه مشهور عن ورش في الأداء دون النص. انظر: التيسير ٣٣، والإقناع ١/٣٧٨، وتحبير التيسير ٥٤.

(٧) النشر ١/٣٨٦، وكذا: الإتحاف ٥٢، والعنوان٤٧، والتجريد ٥٦.

(٨) انظر: التيسير ٣٣، وكذا: تحبير التيسير ٥٤-٥٥.

(٩) انظر: التذكرة ١/١٥٧- ١٥٩، وكذا: الكشف ١/٧٥.

فذهب أبو الطيب [١] إلى أنها الثانية، وذهب سائر أهل الأداء إلى أنها الأولى، وهو القياس في المثلين،[٢] وتظهر فائدة هذا الخلاف في المد قبل الهمزتين، فمن قال بإسقاط الأولى، كان المد عنده من قبيل المنفصل، ومن قال بإسقاط الثانية كان عنده من قبيل المتصل[٣]. انتهى.

قال في التيسير: ومتى سهُلت الهمزة الأولى من المتفقتين؛ بالإبدال أو بجعلها بين بين أو أُسقطت؛ فالألف التي قبلها ممدودة مدًّا زائدًا اعتبارًا بالأصل، ويجوز أن يقصر لعدم الهمزة لفظًا، والأول أوجه[٤]. وقال أبو شامة: هذان الوجهان على قراءة إسقاط الهمزة الأولى، إنما هما في مذهب من يقصر حرف المد في المنفصل[٥]؛ لأنه لما عُدمت الهمزة التي بعد حرف المد في كلمته اتجه الوجهان؛ لأن من لا يمد في المنفصل لا يمد لأجل الهمزة الثانية الثابتة؛ لأنها في غير كلمة حرف المد. وأما في مذهب من يمد في المتصل والمنفصل جميعًا، فكل ذلك ممدود له بلا خلاف؛ لأنه كيف ما فُرض الأمر فبعد حرف المد همزة، إما متصل أو منفصل، فليس لهم إلا المد [٦]. انتهى.

وأما على قراءة الإبدال أو التسهيل بين بين، فالوجهان جاريان في مذهب من يمد في المتصل والمنفصل، ومن لا يمد إلا في المنفصل، فاعرف.

قال الشاطبي هنا:

---

(١) هو: عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، أبو الطيب الحلبي، أستاذ ماهر ثقة، ولد سنة ٢٠٩هـ بحلب، وانتقل إلى مصر فسكنها، وألف كتابه "الإرشاد" في القراءات السبع، توفي بمصر سنة ٣٨٩هـ. انظر: غاية النهاية ١/ ٤٧٠.

(٢) قال سيبويه: ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو. وقال ابن مجاهد: كان أبو عمرو إذا التقتا من كلمتين متفقتين في الحركة، ترك الأولى من غير خلف وهمز الثانية. يكتفى بإحدى الهمزتين عن الأخرى تشبيهًا بالإدغام في المثلين؛ إذ اكتفي بالحرف الأخير عن الأول لما اتفقت ألفاظها، وإنما هذا من أبي عمرو على التشبيه؛ فإن الهمزة لا تدغم. راجع: الكتاب ٣/ ٥٤٩، والسبعة ١٤٠، وانظر: شرح الشافية ٣/ ٦٥، ومعاني القرن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٣، والبحر ١/ ١٤٧، والإتقان ١/ ١٣٠، وتحبير التفسير ١٨٧، والوافي ٩٢.

(٣) انظر: النشر ١/ ٣٨٩، وكذا: إبراز المعاني ١٤٠- ١٤١.

(٤) انظر: التيسير ٣٣، وكذا: تحبير التيسير ٥٥، وكنز المعاني للجعبري ١٠٢- ١٠٣، وسراج القارئ ٧٠، وإبراز المعاني ١٤٣.

(٥) وهم: ابن كثير وأبو جعفر، واختلف فيه عن قالون وأبي عمرو من روايتيه وكذا يعقوب، وقرأه الباقون بالمد. انظر: الإتحاف ٣٨.

(٦) انظر: إبراز المعاني ١٤٣- ١٤٤. وقال شعلة: وإذا سهلت الهمزة أو أسقطت، رأى بعضهم قصر ذلك المد، بناءً على أن المد إنما كان لأجل الهمزة وقد أسقطت أو سهلت، وقال آخرون تمد لأن الحذف والتسهيل عارض لا اعتداد به. والخلاف إنما يأتي على مذهب من يقصر المد في المنفصل، بخلاف من يمد؛ إذ الهمزة الثانية تقوم مقام الأولى عنده، انظر: كنز المعاني لشعلة ١٢٤.

وإنْ حرفُ مدٍّ قبل همزٍ مُغَيَّرٍ ... يَجُزْ قَصْرُهُ والمدُّ ما زالَ أَعْدَلَا[١]

قوله: "مغير" يعني بالإسقاط، أو بجعلها بين بين، أو بالإبدال.

وقال ابن القاصح: واعلم أن هذا عام لكل حرف مد قبل همز مغير، فيندرج فيه ألف مد بين الهمزتين؛ لأنها حرف مد قبل همز مغير عند من يغير الثانية. انتهى[٢]. أقول وألف المد بين الهمزتين هو مد الحجز. وهنا نظر كما سبق نقلًا عن السيوطي، أن قدر مد الحجز ألف تامة بالإجماع؛ لحصول الحجز بذلك.

أقول: وجواز الوجهين يُخَصُّ بالمد قبل الهمز المغيّر في المتفقتين؛ لأن الهمزتين المختلفتين لا يغير منهما إلا الهمزة الثانية، وحرف المد لا يقع إلا قبل الهمزة الأولى.

القسم الثاني: هو أن يختلف الهمزتان المتلاصقتان من كلمتين في الحركة: وهذا القسم[٣] خمسة أنواع:

النوع الأول: مفتوحة ثم مضمومة، وهو في موضع واحد: ﴿جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ (سورة المؤمنون ٢٣/٤٤) في قد أفلح.

النوع الثاني: مفتوحة ثم مكسورة، نحو: ﴿شُهَدَآءَ إِذْ﴾ (سورة البقرة ٢/١٣٣)، و﴿وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ﴾ (سورة المائدة ٥/١٤)، وشبه ذلك.

والنوع الثالث: مضمومة ثم مفتوحة، نحو: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾ (سورة البقرة ٢/١٣) في البقرة، و﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِي﴾ (سورة هود ١١/٤٤)، وشبه ذلك.

والنوع الرابع: مكسورة ثم مفتوحة، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ﴾ (سورة النساء ٤/٥١)، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ (سورة الأعراف ٧/٣٨)، وشبه ذلك.

والنوع الخامس: مضمومة ثم مكسورة، نحو: ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا﴾ (سورة البقرة ٢/٢٨٢)، و﴿أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ (سورة فاطر ٣٥/١٥)، وشبه ذلك.

---

(١) انظر: متن الشاطبية ١٩، وكذا: إبراز المعاني ١٤٣، وسراج القارئ ٧٠، وإرشاد المريد ٦٢، والوافي ٩٢.

(٢) انظر: سراج القارئ ٧٠.

(٣) في "ب": (والتقسيم)، وهذا تحريف.

وهنا نوع سادس بالتقسيم العقلي، وهو عكس الخامس، لكن لم يقع في القرآن، كذا في النشر [١].

فقرأ الحرميان، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الهمزة الثانية من الأنواع الخمسة، وتسهيلها عندهم أن تجعل في النوع الأول والثاني بين بين [٢]، فتجعل في النوع الأول بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة [٣]. قال في التذكرة: "فتجعل كالواو المختلسة الضمة"[٤]. وفي النوع الثاني بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة.

قال في التذكرة: "فيجعل كالياء المختلسة الكسرة"[٥]، وأن يجعل في النوع الثالث واوًا محضة، وفي النوع الرابع ياءً محضة، كذا في النشر [٦].

قال في التحبير: وتحركان - أي الواو والياء - بالفتح [٧]. يعني: تحركان بحركة الهمزة، وهي الفتح. وأما النوع الخامس فتسهل الثانية منه على وجهين: تبدل واوًا خالصة مكسورة، على وَفق حركة ما قبلها، وتجعل بين الهمزة والياء على وَفق حركتها، كذا في النشر [٨].

يعني: بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة، فيصير كالياء المختلسة الكسر.

قال ابن القاصح: ومن القراء من يجعلها - أي الهمزة الثانية في النوع الخامس، للحرميين وأبي عمرو والله أعلم[٩] - بين الهمزة والواو[١٠]، أى بين الهمزة المكسورة والواو الساكنة؛ فتصير كالواو

---

(١) قال ابن الجزري: القسم السادس: وهو كون الأولى مكسورة والثانية مضمومة عكس الخامس، لم يرد لفظه في القرآن وإنما ورد معناه، وهو قوله في القصص: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً﴾، والمعنى: وجد على الماء أمة. انظر: النشر ١/٣٨٨.

(٢) راجع تحبير التيسير ٥٥، والإتحاف٥٢- ٥٣، والإقناع ١/٣٨٢-٣٨٤، وإبراز المعاني ١٤٤-١٤٥، والوافي ٩٦.

(٣) قال مكي: وكل ما قلنا فيه بين بين، فمعناه بين الهمزة المتحركة، والحرف الذي منه حركتها حال سكونه. انظر: التبصرة ٧٩.

(٤) التذكرة ١/١٦٢.

(٥) التذكرة ١/١٦١.

(٦) انظر: النشر ١/٣٨٧- ٣٨٨، وكذا كنز المعاني لشعلة ١٢٦، والكشف ١/٧٨.

(٧) انظر: تحبير التيسير ٥٥، وكذا: التبصرة ٧٩.

(٨) انظر: النشر ١/٣٨٨ ، والتخفيف بالتسهيل والإبدال في الأنواع الأربعة الأولى، هو قياس ما ذهب إليه النحاة في هذه الأنواع المذكورة. أما النوع الخامس فقياس تخفيفه هو التسهيل بين بين عند الخليل وسيبويه. أما الإبدال فهو مذهب الأخفش، ونقل عن الأخفش أنه كان يبدلها واوًا في المتصل، ويجعلها بين بين في المنفصل. راجع: الكتاب ٣/٥٤٢- ٥٤٣، وارتشاف الضرب ١/٣٤٩-٣٥٠، والحجة ١/٢٦٦ وما بعدها، وشرح المفصل ٩/١١٣، والإقناع ١/٣٨٤- ٣٨٥، والهمع ١/٢٢١.

(٩) عقب في الحاشية ٢٨ على قوله: "للحرمين وأبي عمرو" بقوله: إنما عيناهم؛ لأن التسهيلات السابقة لهم في الشاطبية، وابن القاصح يشرحها.

(١٠) ورد أن هذا الوجه هو مذهب القليل من القراء. كما قيل إنه مذهب الأخفش، قال مكي: فأما الهمزة المكسورة بعد المضمومة فمذهب الأخفش أن تجعل بين الهمزة والواو؛ لانضمام ما قبلها، لأنه لو جعلها بين الهمزة والياء لصارت ياء ساكنة =

المختلسة الكسرة، ولم يذكر هذا الوجه في التيسير[١]. انتهى.

يعني: لم يذكر فيه هذا الوجه للحرميين وأبي عمرو، والله أعلم.

والباقون - وهم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ورَوْح - يحققون الهمزتين في هذا الباب في جميع الأنواع الخمسة، كذا في النشر[٢].

***

=

قبلها ضمة، وذلك لا يكون. أما مذهب سيبويه فهو جعلها بين الهمزة والياء على أصلها. وقد ذكر ابن شريح هذا الوجه لابن كثير ونافع وأبي عمرو، غير أن ابن الجزري اعترض على ابن شريح وعلى هذا الوجه، قائلًا: "وقد أبعد وأغرب ابن شريح في كافيته؛ حيث حكى تسهيلها كالواو، ولم يصب من وافقه على ذلك، لعدم صحته نقلًا وإمكانه لفظًا؛ فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز ولا يصح، والله تعالى أعلم". راجع: سراج القارئ ٧٢، والكشف ١/١١٧، والكافي ٢٥، والنشر ١/٣٨٨- ٣٨٩، وانظر: شرح الشافية ٣/٤٦- ٤٧، والإقناع ١/٣٨٤- ٣٨٥، والحجة ١/٢٧١ وما بعدها.

(١) انظر: سراج القارئ ٧٢. والذي ورد في التيسير هو: الإبدال والتسهيل بين بين، أي بين الهمزة والياء. قال الإمام الداني: والأول مذهب القراء وهو آثر، والثاني مذهب النحويين وهو أقيس. انظر: التيسير ٣٤، وتحبير التيسير ٥٦.

(٢) انظر: النشر ١/٣٨٩، وكذا: العنوان ٤٧- ٤٨، والكافي ٢٥، والإتقان ١/١٣٠، والتبصرة ٧٨.

الفصل الثاني
في تسهيل الهمز المفرد

والمراد من التسهيل هنا ما يعم الإسقاط والإبدال وجعله بين بين.

قال في النشر: الهمز المفرد يأتي على ضربين: ساكن ومتحرك، وكل منهما يقع من الكلمة فاء وعينًا ولامًا[١]. انتهى.

أقول: فالاحتمالات ستة:

إن قلت: كيف يقع الساكن فاء؟ قلت: بأن يكون في أصل الكلمة فاء دخل عليه همز الوصل، ثم وصل بالكلمة السابقة، نحو: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ (سورة الأنعام ٦/٧١)، ﴿يَصَّلِحُ ٱئْتِنَا﴾ (سورة الأعراف ٧/٧٧)، أو بالفاء أو بالواو، نحو: ﴿فَأْوُۥٓا إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ (سورة الكهف ١٨/١٦)، ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾ (سورة طه ٢٠/١٣٢). أو دخل على أول الكلمة حرف من حروف المضارعة نحو: ﴿يَأْخُذُ﴾ (سورة الكهف ١٨/٧٩)، أو الميم نحو: ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ (سورة السجدة ٣٢/١٩)[٢]، و﴿ٱلْمُؤْمِنُ﴾ (سورة الحشر ٥٩/٢٣)، و﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ﴾ (سورة النجم ٥٣/٥٣).

والهمز إذا وقع فاء بدون أن يوصل إلى شيء نحو: ﴿أَكَلَ﴾ (سورة المائدة ٥/٣)، و﴿ءَادَمَ﴾ (سورة البقرة ٢/٣١)؛ يكون متحركًا ألبتة.

أقول: وعدَّ في النشر[٣] من الهمز المفرد: الهمز الذي دخل عليه همز الوصل، فسقط همز الوصل في الدرج، نحو: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ (سورة الأنعام ٦/٧١)، في الأنعام، و﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ (سورة البقرة ٢/٢٨٣) في البقرة وشبههما[٤].

الضرب الأول: الهمز الساكن: فاء أو عينًا أو لامًا، سواء تحرك ما قبله بالفتح أو بالضم أو بالكسر.

---

(١) انظر: النشر ١/٣٩٠.

(٢) وفي الأصل و "ب": (ماوى)، وهو خطأ.

(٣) عقب في الحاشية ٢٩ على قوله: "وعد في النشر" بقوله: دفع توهم أن يكون الهمز الذي كان فاء، ودخل عليه همز الوصل، ثم وصل بشيء؛ من باب اجتماع الهمزتين.

(٤) انظر: النشر ١/٣٩٠.

اعلم أني لا أذكر في هذا النوع والنوع الآتي، تسهيل حمزة وهشام، أو حمزة وحده في الوقف على كلمة الهمز؛ لأن وقفهما سيذكر. فالمراد من سلب تسهيل الهمز عن القراء في هذين النوعين: سلب ما عدا تسهيلهما، وتسهيل حمزة وحده في الوقف، فلا تغفل.

قال في النشر: قرأ أبو جعفر جميع ذلك، بإبدال الهمز فيه حرف مد من جنس حركة ما قبله، إن كانت ضمة فواوًا ساكنة، نحو: ﴿بِمُؤْمِنٍ﴾(سورة يوسف ١٧/١٢)، و﴿يُؤْمِنُ﴾(سورة البقرة ٢٣٢/٢)، و﴿وَتُؤْوِيَ﴾ (سورة الأحزاب ٥١/٣٣) في الأحزاب، و﴿تُؤْوِيهِ﴾ (سورة المعارج ١٣/٧٠) في المعارج، و﴿رُؤْيَاكَ﴾(سورة يوسف ٥/١٢) و﴿الرؤيا﴾(سورة الإسراء ٦٠/١٧)، و﴿تَسُؤْكُمْ﴾(سورة المائدة ١٠١/٥)، و﴿يَقُولُ ائْذَن لِّي﴾ (سورة التوبة ٤٩/٩)، وشبه ذلك.

وإن كانت كسرة ساكنة فياء ساكنة، نحو: ﴿وَرِءْيًا﴾(سورة مريم ٧٤/١٩) في مريم، و﴿بِئِيسٍ﴾(سورة الأعراف ١٦٥/٧)، و﴿نَبِّئْ﴾(سورة الحجر ٤٩/١٥)، و﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾(سورة البقرة ٢٨٣/٢)، وشبه ذلك.

وإن كانت فتحة فالفاء، نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ﴾ (سورة البقرة ٢٢٢/٢)، و﴿فَأْوُۥا إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ (سورة الكهف ١٦/١٨)، و﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ (سورة السجدة ١٩/٣٢)، و﴿ ٱقْرَأْ ﴾، و﴿لِقَآءَنَا ٱئْتِ﴾ (سورة يونس ١٥/ ١٠)، وشبه ذلك.

واستثني من ذلك كلمتين، وهما: ﴿أَنۢبِئْهُم﴾(سورة البقرة ٣٣/٢) في البقرة، و﴿ وَنَبِّئْهُمْ﴾(سورة الحجر ٥١/١٥) في الحجر والقمر (سورة القمر ٢٨/٥٤). يعني: فحقق أبو جعفر الهمز فيهما. واختلف عنه في كلمة واحدة وهي: ﴿نَبِّئْنَا﴾ (سورة يوسف ٣٦/١٢) في يوسف، فروي عنه جعله ياءً ساكنة، وروي عنه تحقيقها (بالقافين). وإذا أبدل الهمز واوًا في (رؤيا) كيف جاء[1]، و﴿الرُّؤْيَا﴾ (سورة الإسراء ٦٠/١٧) يقلب الواو ياء، ويدغم الياء في الياء[2].

---

(١) أي سواء كان مضافًا إلى الكاف نحو: (رؤياك) سورة يوسف ٥/١٢، أو كان مضافا إلى الياء نحو: (رؤياي) سورة يوسف ٤٣/١٢ و١٠٠.

(٢) قال أبو حيان والألوسي: قرأ أبو جعفر بالإدغام في (الرؤيا)، وبابه بعد قلب الهمزة واوًا، ثم قلبها ياء؛ لاجتماع الواو والياء، وقد سبقت إحداهما بالسكون، ونصوا على شذوذه؛ لأن الواو هي بدل غير لازم، وذكر ابن الجزري: أن أبا جعفر يبدل الواو ياء، ويدغم الياء في الياء هنا؛ معاملة للعارض معاملة الأصلي. راجع: البحر ٣١٢/٥، وروح المعاني ٢٥١/١٢، والنشر ٣٩١/١، وانظر: البدور الزاهرة ١٩٥ و٢٠٠.

وإذا أبدل الهمز ياءً في ﴿وَرِئْيًا﴾ (سورة مريم ٧٤/١٩) في مريم، يدغم الياء في الياء، وإذا أبدل الهمز واوًا في ﴿تُؤْوِي﴾ (سورة الأحزاب ٥١/٣٣)، و﴿تُؤْوِيهِ﴾ (سورة المعارج ١٣/٧٠)، جمع بين الواوين مظهرين، وسيأتي الكلام على ﴿رِئْيًا﴾ انتهى[١]. أي سيأتي في مريم.

قوله: "ويدغم الياء في الياء"، والظاهر أنه يُبقي ضمة الراء في (رُيًّا) و﴿الرُّيَّا﴾.

قال في التحبير: وأما قوله: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ﴾ (سورة الأنعام ٣٩/٦)، و﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ﴾ (سورة الشورى ٢٤/٤٢)؛ فإن أبا جعفر إذا وقف على (يَشَإِ) أبدل الهمزة منه ألفًا، ولا يبدلها وصلًا لوجود الكسرة[٢]، يعني لتحركه في الوصل بالكسر[٣]، ووافقه ورش عن طريق الأزرق، إذا وقع الهمز الساكن فاء نحو: ﴿وَأْمُرْ﴾ (سورة طه ١٣٢/٢٠)، و﴿يَأْكُلُ﴾ (سورة يونس ٢٤/١٠)، و﴿مُؤْمِنٌ﴾ (سورة البقرة ٢٢١/٢)، و﴿يُؤْمِنُ﴾ (سورة البقرة ٢٣٢/٢)، و﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ (سورة البقرة ٢٨٣/٢) وشبه ذلك، فيبدله بعد الفتح ألفًا، وبعد الضم واوًا ساكنة، وبعد الكسر ياء ساكنة[٤].

قال ابن القاصح: ويعرف كون الهمز الساكن فاء بثلاثة أشياء:

الأول: أن يكون بعد همز الوصل.

والثاني: أن يكون بعد الميم في اسمي الفاعل والمفعول.

والثالث: أن يكون بعد حرف المضارعة[٥]، انتهى. والظاهر عدم الحصر باسمي الفاعل والمفعول، فاعرف[٦].

واستثني - يعني لورش - من ذلك ما جاء من باب الإيواء، فحقق ورش الهمز فيه، نحو: ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ (سورة السجدة ١٩/٣٢)، و﴿مَأْوَىٰهُمْ﴾ (سورة الرعد ١٨/١٣)، و﴿فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ (سورة الكهف ١٦/١٨)، و﴿وَتُؤْوِىٓ إِلَيْكَ﴾ (سورة الأحزاب ٥١/٣٣) وشبه ذلك[٧]، ووافقه أيضًا ورش من

---

(١) انظر: النشر ٣٩٠/١ - ٣٩١، وكذا: تحبير التيسير ٥٩، والإتحاف ٥٤.

(٢) انظر تحبير التيسير ٥٩، وكذا: النشر ٤٠٧/١.

(٣) قال في الحاشية ٢٩ قوله: "لتحركها في الوصل"، يعني أن أبا جعفر لا يبدل إلا الهمز الساكن.

(٤) انظر: السبعة ١٣٢، والحجة ١٦٠/١، والكافي ٢٧، وغيث النفع ٢٨، وحجة القراءات ٨٤.

(٥) انظر: سراج القارئ ٧٢، وكذا: كنز المعاني للجعبري ١٠٦.

(٦) جاء في الحاشية ٣٠: والظاهر عدم الحصر؛ إذ يخرج عنه حينئذ (المأوى) و (مأواهم)، فلا يصح استثناؤهما بعد ذلك.

(٧) انظر في ذلك: الكشف ٨١/١ و٨٢، وكنز المعاني لشعلة ١٤٨، والتيسير ٣٤و ٣٥، والعنوان ٤٩.

طريق الأزرق، فيما إذا كان الهمز الساكن عينًا في كلمات مخصوصة، وهي: ﴿بِئْسَ﴾ (سورة إبراهيم ٢٩/١٤)، و﴿بِئْسَمَا﴾ (سورة الأعراف ١٥٠/٧)، و﴿وَبِئْرٍ﴾ (سورة الحج ٤٥/٢٢)[١]، و﴿ٱلذِّئْبُ﴾ (سورة يوسف ١٣/١٢ و١٤ و١٧)، فأبدل الهمز في تلك الكلمات ياء ساكنة، وحققه فيما عداها[٢]، فالذي حققه ورش من طريق الأزرق هو الهمز المتطرف الساكن أينما وقع[٣]، والهمز المتوسط الساكن فيما عدا هذه الكلمات المخصوصة، والهمز الذي في الابتداء في باب الإيواء.

قال في النشر: ووافقه أيضًا أبو عمرو - أي في رواية السوسي - فأبدل كل همز ساكن، حرفًا ساكنًا من حروف العلة، من جنس حركة ما قبله، سواء كان الهمز فاء، أو عينًا، أو لامًا[٤]. والظاهر من كتب القراءات أنه لا يدغم في (رُؤْيَا)[٥]، و(الرُّؤْيَا) (سورة الإسراء ٦٠/١٧)، بل يبقى الواو المقلوبة من الهمزة كما في أمثاله[٦]، إلا في خمسة معان، فحقق الهمز عند هذه المعاني:

الأول: أن يكون سكون الهمز للجزم[٧] نحو: (نَنْسَأْهَا) (سورة البقرة ١٠٦/٢)[٨]، و(يُهَيِّئْ لَكُمْ) (سورة الكهف ٦/١٨)، وشبه ذلك.

والثاني: أن يكون الهمز الساكن في آخر صيغة الأمر[٩]، نحو: ﴿ٱقْرَأْ﴾ (سورة الإسراء ١٤/١٧) و﴿أَنْبِئْهُم﴾ (سورة البقرة ٣٣/٢)، و﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾ (سورة الكهف ١٠/١٨)، و﴿أَرْجِهْ﴾ (سورة الأعراف ١١١/٧ وسورة الشعراء ٣٦/٢٦)[١٠] وشبه ذلك.

---

(١) وفي الأصل و"ب": (البئر)، وهو خطأ.

(٢) انظر: الإتحاف ٥٣، وإبراز المعاني ١٥٢، والنجوم ٨٥، والقصد النافع ٧٠.

(٣) لم يأت عن الإمام نافع من الروايتين - أعني رواية ورش ورواية قالون - إبدال الهمز المفرد الساكن إذا تحرك ما قبله، ووقع لامًا للكلمة، والمعروف عنه في ذلك التحقيق. انظر: النجوم ٨٦.

(٤) ذكر أبو شامة أن القراءة بذلك وقعت عن طريق السوسي لا من طريق الدوري، وعن السوسي اشتهر ذلك اشتهارًا عظيمًا، وخص الساكنة بالإبدال؛ لأنها ثقيلة لاحتباس النفس معها، والإجماع على إبدالها إذا اجتمعت مع المتحركة في كلمة، وهذا مدرك بالحس، وهو من خصائص الهمز. انظر: إبراز المعاني ١٤٩، وكذا: التيسير ٣٦، والسبعة ١٣٣، والبحر ٤٠/١.

(٥) والمراد كيف وقع نحو قوله تعالى: (رؤياك) سورة يوسف ٥/١٢، وقوله تعالى: (رؤياي) سورة يوسف ٤٣/١٢ و ١٠٠.

(٦) انظر: التبصرة ٨٥.

(٧) وانظر في ذلك أيضًا: السبعة ١٣٣، والحجة ١٦٠/١، والتبصرة ٨٢، والإقناع ٤٠٨/١-٤٠٩.

(٨) قراءة أبي عمرو وابن كثير بفتح النون والسين والهمز من التأخير، وقراءة الباقين بضم النون من النسيان. انظر القرطبي ٤٥٧/١، والمقرر ١٤-١٥.

(٩) وانظر في ذلك أيضًا: الكافي ٢٦، والكشف ٨٥/١، والإقناع ٤١٠/١، والتبصرة ٨٢.

(١٠) ومن المعروف أن أبا عمرو قد قرأها بهمزة ساكنة بعد الجيم. انظر: التذكرة ٤٢٢/٢، وغيث النفع ١٣٠، والمكرر ٤٤.

والثالث: أن يكون قلب الهمزة حرفًا من جنس حركة ما قبله، أثقل من تحقيقه[١] (بالقاف) وذلك في موضعين: ﴿وَتُؤْوِيَ إِلَيْكَ﴾ (سورة الأحزاب ٥١/٣٣) في الأحزاب و﴿تُؤْوِيهِ﴾ (سورة المعارج ١٣/٧٠) في المعارج؛ لأن اجتماع الواوين أثقل من اجتماع الهمز والواو[٢]، والتسهيل إنما هو لطلب الخفة.

والرابع: الاشتباه، وهو في موضع واحد وهو: ﴿وَرِءْيًا﴾ (سورة مريم ٧٤/١٩) في مريم؛ لأنه بالهمز من الرُّواء، وهو المنظر الحسن، فلو أبدل همزه ياء، يُشبَّه بِرِيِّ الشاربِ، وهو سكون عطشِه[٣]. وروى عبد الباقي[٤] عن السوسي إبدال الهمز فيه ياء، فتجتمع فيها ياءان من غير إدغام[٥]، كأحد وجهي حمزة في الوقف[٦]، وسيأتي بيان اختلاف القراءات في (رِئْيًا) في مريم.

والخامس: الخروج من لغة إلى لغة أخرى، وهو في كلمة واحدة في موضعين: ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ (سورة البلد ٢٠/٩٠) في البلد والهُمزة (سورة الهمزة ٨/١٠٤)؛ لأنه بالهمز من (آصدت) أي: أطبقت، فلو أبدل همزه واوًا ساكنة، لخرج إلى لغة مَن هي عنده من (أوصدت). يعني أن رأي أبي عمرو أنها من (آصدت) بالهمز، لا من (أوصدت) بالواو، فلو أبدل الهمز واوًا لاشتبه بما يخالف رأيه[٧].

---

(١) وانظر أيضا: الإقناع ٤١٠/١، والتبصرة ٨٦، والتجريد ٥٧، وسراج القارئ ٧٤.

(٢) انظر: الكشف ٨١/١- ٨٢، وكنز المعاني لشعلة ١٣١، وحجة القراءات ٥٧٩، وذكر مكي أنه لو ترك الهمزة هنا فرارًا من الثقل، لحصل ما هو أثقل من الهمز، وهو اجتماع واوين على إحداهما كسرة. انظر: التبصرة ٨٦.

(٣) قال أبو عمرو: "خفت أن يلتبس بالري من الماء فهمزت؛ لأني أريد حسن المنظر والشارة"، وقال الصفاقسي: "ولا يبدله هنا؛ لما يؤدي إليه من التباس المعنى واشتباهه". راجع: البيان في غريب إعراب القرآن ١٣٣/٢، وغيث النفع ٢٠٠، وانظر الحجة لابن خالويه ٢٣٩، وأساس البلاغة: روي ١٤٩، وروي ١٨٥، والكشاف ٢٤٠/٢، وإملاء ما من به الرحمن ١١٦/٢، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ١٠٩.

(٤) هو: عبد الباقي بن فارس بن أحمد، مقرئ مجود. روى القراءات عرضًا عن والده، وقرأ عليه القراءات ابن الفحام، مؤلف كتاب التجريد، وابن بليمة مؤلف تلخيص العبارات، توفي سنة ٤٥٠هـ. انظر: غاية النهاية ٣٥٧/١.

(٥) نقل ابن الجزري هذا الوجه عن ابن الفحام الصقلي، صاحب كتاب التجريد. راجع: النشر ٣٩٣/١، والتجريد ٨٧.

(٦) لحمزة في الوقف على (رئيا) وجهان صحيحان؛ أولهما: إبدال الهمزة ياء من غير إدغام، وثانيهما: الإبدال مع الإدغام. قال الداني: فمنهم من يدغم اتباعًا للخط، ومنهم من يظهر؛ لكون البدل عارضًا. انظر التيسير ٣٩، وغيث النفع ٢٠٠، وإبراز المعاني ١٧١.

(٧) قال ابن القاصح: اختلف أهل العربية في اشتقاقه، فذهب قوم - وأبو عمرو منهم - إلى أن أصله (أأصدت) أي: أطبقت فله أصل في الهمزة، وقال آخرون هو من (أوصدت)، ولا أصل له في الهمز. فاختار أبو عمرو همزَهُ، لئلا يتوهم أنه قرأ بلغة (أوصدت) كما يقرأ غيره، وليس هو عنده كذلك. انظر: سراج القارئ ٧٤- ٧٥، وكذا: التذكرة ١٨٨/١، والكشف ٨٦/١، ومشكل إعراب القرآن ٥٠٠/٢، وروح المعاني ١٣٩/٣٠- ١٤٠، وأساس البلاغة ٧ (أصد)، و ٥١ (وصد)، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ١١٠.

وروي أيضًا عن الدوري عدم استثناء شيء من ذلك، يعني: روي عنه التسهيل في الكل بلا استثناء شيء من ذلك[١]، والرواية المشهورة عنه التحقيق في الكل[٢]، ووافقه الكسائي في ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ (سورة يوسف ١٣/١٢ و١٤ و ١٧) وحده، فأبدل همزه ياء ساكنة، وحقق الهمز الساكن فيما عداه[٣]، ووافقه أبو بكر في ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ (سورة الرحمن ٢٢/٥٥) و﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ (سورة الحج ٢٣/٢٢)، فأبدل همزهما الساكن واوًا ساكنة، وحقق الهمز الساكن فيما عداهما[٤].

واختلف فيهما - أي في ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ و﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ - عن قالون، فروى عنه أبو نشيط إبدال الهمز الساكن فيهما واوًا ساكنة، وروى عنه الجمهور تحقيق الهمز فيهما[٥]. انتهى ما في النشر موضحًا[٦]. يعني وحقق قالون الهمز الساكن فيما عداهما[٧].

وأما ﴿بَارِئِكُمْ﴾ (سورة البقرة ٥٤/٢) في موضعي البقرة، فقرأه أبو عمرو في رواية السوسي بإسكان الهمز، وفي رواية الدوري باختلاس كسرتها، ورُوي (فيه)[٨] عن السوسي إبدال الهمز ياء ساكنًا، كذا قال الشاطبي[٩]. فلأبي عمرو في ﴿بَارِئِكُمْ﴾ ثلاث قراءات، فاعرف، وسيأتي في البقرة.

---

(١) من المعروف أن رواية الإبدال وقعت من طريق السوسي لا من طريق الدوري، والمشهور عن الدوري التحقيق في هذا كله، وما ذكر عن الدوري هنا من الإبدال وعدم استثناء شيء هو بعض الانفرادات التي ذكر ابن الجزري أن أصحابها خالفوا سائر الناس في ذلك. وانظر النشر ٣٩٣/١، وإبراز المعاني ١٤٩، والتجريد ٥٧ - ٥٨.

(٢) قال ابن غلبون: وقرأ الباقون، وأبو عمرو إذا حقق الهمزات السواكن، وهي رواية الدوري عن أبي عمرو، بالهمز في كل همزة ساكنة في جميع القرآن. انظر: التذكرة ١٨٨/١، وكذا: كنز المعاني للجعبري ١٠٧، والعنوان ٥٢.

(٣) وانظر في ذلك أيضًا: كنز المعاني لشعلة ١٣٢، والكافي ١١٢، والسبعة ٣٤٦، والبحر ٢٨٦/٥، والوافي ١٠٢.

(٤) وانظر: سراج القارئ ٧٥، والمكرر ٨٦، ١٣٢، وتفسير البيضاوي ٤٢/٢.

(٥) هذا سهو من المصنف في النقل عن ابن الجزري، والصواب أن الخلاف عن قالون ورد في قوله تعالى (المؤتفكة) سورة النجم ٥٣/٥٣، وقوله تعالى (المؤتفكات) سورة الحاقة ٩/٦٩. قال ابن الجزري: "وأما (المؤتفكة والمؤتفكات) فاختلف فيهما عن قالون، فروى أبو نشيط إبدال الهمز فيهما، وروى الجمهور عن قالون بالهمز، والوجهان عنه صحيحان، بهما قرأت وبهما آخذ"، أما (اللؤلؤ) و (لؤلؤا) فقرأهما الإمام نافع بالهمز من الروايتين. انظر: النشر ٣٩٤/١، وكذا: الإتحاف ٥٥، والتيسير ١٥٦ - ١٥٧، والكشف ١١٨/٢، والتذكرة ٥٥٠/٢.

(٦) انظر: النشر ٣٩٢/١- ٣٩٤.

(٧) ورد عن قالون إبدال الهمز الساكن في (رئيا) سورة مريم ٧٤/١٩، وذكر الفراء أن (ريا) بدون همز هي قراءة أهل المدينة. راجع: معاني القرآن للفراء ١٧١/٢، والسبعة ٤١٢، وغيث النفع ٢٠٠.

(٨) كلمة: (فيه) ليست في "ب".

(٩) قال الإمام الشاطبي: **وبَارِئِكُم بالهَمْزِ حَالَ سُكُونِهِ وقَالَ ابن غَلبون بِيَاءٍ تَبدَّلا**

والإسكان هنا لغة بني أسد وتميم وبعض نجد؛ طلبًا للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد، والذي رواه =

وأما ﴿لَا يَلِتْكُم﴾ (سورة الحجرات ١٤/٤٩) في الحجرات، فقرأه أبو عمرو بهمز ساكن بعد الياء قبل اللام، وسيأتي بيان تسهيله في سورته[١].

قال في التيسير: "والباقون يحققون الهمز في ذلك كله حيث وقع"[٢].

الضرب الثاني: الهمز المتحرك، وهو نوعان:

النوع الأول: أن يكون ما قبله ساكنًا:

اعلم أن ورشًا ينقل حركة الهمز المتحرك إلى الساكن قبله ويسقط الهمز[٣]، بشرطين:

أحدهما: كون الهمز أول كلمة والساكن آخر كلمة قبله، فإذا كان الساكن والهمز في كلمة لا ينقل، إلا في ﴿رِدْءًا﴾ (سورة القصص ٣٤/٢٨) خاصة، وذلك في القصص، فإن ورشًا نقل فيه حركة الهمز إلى الدال وأسقط الهمز، والباقون أثبتوا فيه الهمز[٤]، غير قالون فإنه تابع فيه ورشًا[٥]، وسيأتي.

وأما فيما عدا ﴿رِدْءًا﴾ مما وقع الساكن قبل الهمز في كلمته، فأجمع القراء على إثبات الهمز في جميع المواضع[٦]، مغيَّرًا في بعضها، وغير مغيَّر في بعض آخر؛ كـ ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ (سورة آل عمران ٤٩/٣)،

=

سيبويه هنا هو الاختلاس. قال سيبويه: "كان أبو عمرو يختلس الحركة من (بارئكم)، وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات، فيرى من سمعه أنه قد أسكن ولم يكن يسكن". قال الزجاج وغيره: "أحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه؛ فإنه أضبط لما روى عن أبي عمرو" وكذا قال أبو منصور الأزهري. أما رواية الإسكان فقد اعترض عليها البعض، ودافع عنها آخرون. أما الإبدال المروي هنا فقد اعترض عليه ابن الجزري، قال: لأن إسكان الهمزة عارض تخفيفًا، فلا يعتد به. راجع في ذلك: متن الشاطبية ٢٠، والكتاب ٢٠٢/٤، والسبعة ١٥٥، والإتحاف ١٣٦، والنشر ٣٩٣/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٧/١، ومعاني القراءات ١٥٠/١، والبحر ٢٠٦/١، وانظر: القرطبي ٣٤٣/١، وروح المعاني ٢٦٠/١، والإقناع ٤١١/١.

(١) انظر: السبعة ٦٠٦، وتحبير التيسير ١٧٩، وغيث النفع ٢٨٦.

(٢) التيسير ٣٥، وانظر: تحبير التيسير ٥٧.

(٣) ومن المعروف أن نقل حركة الهمز هو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد. قال مكي: "لما كثرت الهمزة في الكلام، وأمكن أن تلقى حركتها على ما قبلها، فتقوم حركتها مقامها، وتذهب صعوبة لفظها، آثر ذلك ورش مع روايته ذلك عن أئمته. وقد سبق ذكر ما قاله سيبويه في ذلك. انظر: الكشف ٨٩/١.

(٤) انظر: الكافي ٣٥، والإقناع ٣٨٨/١ و٣٩٥ و٣٩٦، والعنوان ١٤٨ و١٤٧.

(٥) انظر: النجوم ٩٠، والقصد النافع ٧٥، والبحر ١١٨/٧، والبدور الزاهرة ٢٩٣.

(٦) قال ابن الجزري: وأما (واسأل) سورة يوسف ٨٢/١٢، وما جاء من لفظه، إذا كان فعل أمر، وقبل السين واوًا أو فاء، فقرأه بالنقل ابن كثير والكسائي وخلف. انظر: النشر ٤١٤/١.

و﴿شَيْءٍ﴾ (سورة البقرة ٢/٢٠)، إلا في ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ (سورة البقرة ٢/١٨٥)، و﴿قُرْءَانٍ﴾ (سورة يونس ١٠/٦١)، و﴿قُرْءَانًا﴾ (سورة يوسف ١٢/٢)، و﴿قُرْءَانَهُۥ﴾ (سورة القيامة ٧٥/١٧) حيث وقع؛ فإن ابن كثير ينقل حركة الهمز إلى الراء، ويسقط الهمز، وقرأ الباقون بإسكان الراء وهمز مفتوح بعدها، وسيأتي في البقرة[١].

والشرط الآخر: أن يكون الساكن غير حرف مد، فإذا كان حرف مد لا ينقل[٢] نحو: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ (سورة التحريم ٦٦/٦)، ﴿فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ (سورة البقرة ٢/١٩)، ﴿مَآ ءَاتَىٰهُمُ﴾ (سورة النساء ٤/٣٧)، ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ (سورة آل عمران ٣/٦٦)، قال: ويدخل في هذا ميمُ الجمع قبل الهمز؛ لأن ورشًا يصلها بواو مدية، فلا ينقل حركة ذلك الهمز إليها، في نحو: (وَمِنْهُمُوا أُمِّيُّونَ) (سورة البقرة ٢/٧٨)[٣]، فلو لم يصلها بواو مدية لنقل حركة الهمز إليها على أصله.

والساكن الواقع قبل الهمز إذا لم يكن حرف مد على ثلاثة أضرب:

الأوّل: أن يكون تنوينًا[٤] نحو: ﴿مِّن نَّبِيٍّ إِلَّآ﴾ (سورة الأعراف ٧/٩٤)، و﴿كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ (سورة الإخلاص ١١٢/٤)، و﴿مُّبِينٌ ۝٢ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ (سورة نوح ٧١/٢و٣) الأخير في نوح. أقول: فيتوالى حينئذ في ﴿مُّبِينٌ ۝٢ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ ثلاث نونات متحركات: الأولى مضمومة، والثانية مفتوحة، والثالثة مكسورة.

والضرب الثاني: أن يكون الساكن لام المعرفة[٥]، نحو: ﴿ٱلْأَرْضُ﴾ (سورة البقرة ٢/٦١)،

---

(١) انظر: البحر ٢/٤٠، وسراج القارئ ١٦٣، وغيث النفع ٥٩.

(٢) انظر: التيسير ٣٥، والنشر ١/٤٠٨، والإقناع ١/٣٩٠، وكنز المعاني لشعلة ١٣٤، والكشف ١/٩٠.

(٣) إبراز المعاني ١٥٥، وانظر الإقناع ١/٣٩٠، والنجوم ٨٨، وقال ابن الجزري: "وكذلك ورش وغيره من رواة النقل عن نافع، كلهم لم يقرأ في ميم الجمع بغير الصلة، ووجدت نص من يعتمد عليه من الأئمة صريحًا في عدم جواز النقل في ميم الجمع، فوجب المصير إلى عدم النقل فيها وحسن المصير على الصلة دون عدمها، جمعًا بين النص بمنع النقل فيها، وبين القياس في الأخذ بالصلة دون الإسكان". انظر: النشر ١/٤١٨.

(٤) ذكر أبو شامة أن التنوين ينقل إليه، لأنه معدود حرفا؛ لأنه نون لفظًا و إن لم تثبت له صورة في الخط. انظر: إبراز المعاني ١٥٦، وكذا: الهمع ٢/٧٩، وشرح الأشموني ١/٣٠، وشرح التصريح ١/٣٠، والعنوان ٤٨، والوافي ١٠٤.

(٥) انظر: التيسير ٣٥، وتحبير التيسير ٥٧، والإقناع ٣٨٨، والعنوان ٤٨، وقال الفارسي: "فأما إلقاء نافع حركة الهمزة على لام المعرفة، فذلك قياس مستمر في الهمزة المتحركة وقبلها ساكن غير الألف". انظر: الحجة ١/٢٩٧.

و﴿وَٱلْأُذُنَ﴾ (سورة المائدة ٥/٤٥)، و﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ (سورة طه ٢٠/٢١)، و﴿ٱلْآنَ﴾ (سورة البقرة ٢/٧١)، سواء كان على الخبر[١]، وهو في البقرة (سورة الأنفال ٨/٦١) والأنفال، أو على الاستفهام[٢]، وهو في موضعي يونس (سورة يونس ١٠/٥١ و٩١).

قال في التيسير: ولام المعرفة وإن كان متصلًا مع الهمز في الخط، فهو يجري عند القراء مجرى المنفصل[٣]

قال في التذكرة: "اعلم أن في الابتداء بلام المعرفة إذا نقلت إليها حركة الهمز التي بعدها وأسقطت الهمزة نحو: ﴿ٱلْأَسْمَآءَ﴾ (سورة البقرة ٢/٣١)، و﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾ (سورة النساء ٤/٢٨)، و﴿وَٱلْأُذُنَ﴾ (سورة المائدة ٥/٤٥) وجهين:

أحدهما: أن نقول: (لَسْماء)، (لِنْسان)، (لُذْن)، فتبتدئ باللام متحركة، وتسقط همزة الوصل التي كانت قبلها للاستغناء عنها بحركة اللام. **والوجه الآخر** – وهو الجيد: إثبات همزة الوصل قبل اللام، فنقول: (اَلسْماء)، (اَلِنْسَان)، (اَلُذْن)؛ لأن حركة اللام عارضة"[٤]. انتهى.

والضرب الثالث: أن يكون الساكن سائر الحروف[٥]، نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ (سورة البقرة ٢/٦٢)، و﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ (سورة الرحمن ٥٥/٥٤)، و﴿وَٱذْكُرْ إِسْمَٰعِيلَ﴾ (سورة ص ٣٨/٤٨)، و﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ﴾ (سورة العنكبوت ٢٩/١ و٢) وشبهه.

واستثنى بعض الرواة عن ورش من ذلك حرفًا واحدًا في الحاقة وهو: ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي ظَنَنتُ﴾ (سورة الحاقة ٦٩/٢٠)، فسكَّنوا الهاء وحققوا الهمزة بعدها، وهو الأصح كما قاله الشاطبي[٦]. ويدخل في

---

(١) قال في الحاشية ٣١: "(الآن) على الخبر، فحينئذ بعد الهمزة لام ساكن بدون مد بينهما".

(٢) جاء في الحاشية ٣١: قوله على الاستفهام، فحينئذ بين الهمزة واللام الساكن مد.

(٣) التيسير ٣٥– ٣٦، وانظر: تحبير التيسير ٥٧، والكشف ١/٩٠، والإتحاف ٥٩.

(٤) التذكرة ١/١٦٩، وانظر: الحجة ١/٢٩٧. وذكر ابن يعيش أن الأكثر مع لام المعرفة إبقاء همزة الوصل، وحذفها في غير ذلك؛ لأن هذه اللام موضوعة على السكون، لا تعتورها الحركة إلا لسبب عارض، فالسكون فيها أقوى. وقال الرضي: حكى الكسائي والفراء أن من العرب من يقلب الهمزة لامًا في الأحمر والأرض، فيقولون: اللحمر واللرض، ولا ينقل الحركة محافظة على سكون اللام المعرفة. راجع: شرح المفصل ٩/١١٥– ١١٦، وشرح الشافية ٣/٥٢.

(٥) انظر: التيسير ٣٥، وتحبير التيسير ٥٧، والإقناع ١/٣٨٨، والعنوان ٤٨، والوافي ١٠٤.

(٦) قال الإمام الشاطبي: **ونَقْلُ رِدًا عن نافعٍ وكتابِيَهْ: بالإسكَانِ عن ورشٍ أصحُّ تَقَبَّلا**

وقال الصفاقسي: إن إسكان الهاء وترك النقل هنا هو الأصح القوي في الرواية العربية، وهو رواية الجمهور عن ورش. وقال =

سائر الحروف حرفا اللين[١] نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ﴾ (سورة البقرة ١٠٣/٢)، و﴿نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ﴾ (سورة المائدة ٢٧/٥)، وقرأ الباقون - غير حمزة في الوقف على كلمة الهمز - بإثبات الهمز المتحرك بعد الساكن في جميع المواضع، مغيرًا ذلك الهمز أو غيرَ مغير، مع تخليص الساكن عن حركة الهمز[٢]، وسيأتي في فرش الحروف بيان مواضع تغيير الهمز المتحرك بعد الساكن مفرقًا في سوره. إلا أبا عمرو فإنه تابع ورشًا في: ﴿عَادًا ٱلُولَىٰ﴾ فقط، وهو في النجم (سورة النجم ٥٠/٥٣)، وسيأتي في سورته[٣]. قال في التذكرة: وكذا قالون تابع ورشًا في أربعة مواضع: ﴿ٱلْـَٰٔنَ﴾ (سورة يونس ٥١/١٠ و٩١) في موضعي يونس، و﴿رِدْءًا﴾ (سورة القصص ٣٤/٢٨) في القصص، و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ (سورة النجم ٥٠/٥٣) في النجم[٤]. وتابعه الكل في ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ (سورة آل عمران ١/٣ و٢) في آل عمران[٥]، وسيأتي الجميع في سورها.

فصل

وإذا كان آخر الكلمة ساكنًا غير مديّ، وكان بعد ذلك الساكن همز في أول الكلمة، فخلف يروي عن حمزة السكت[٦] على ذلك الساكن من غير تنفس، بيانًا للهمز لخفائها[٧]، وذلك عند وصل كلمة

=

ابن الجزري: إن هذه الهاء هاء سكت، وحكمها السكون، فلا تحرك إلا في ضرورة الشعر على ما فيه من قبح. راجع: متن الشاطبية ٢١، وغيث النفع ٣٠١، والنشر ٤٠٩/١، وانظر: النجوم ٨٨، والوافي ١٠٩-١١٠.

(١) قال مكي: إن حرفي اللين لما انفتح ما قبلهما وتغيرا، نقصا عن شبه الألف؛ إذ الألف لا يتغير ما قبلها أبدًا، فلما فارقا الألف في قوة الشبه، دخلا في مشابهة سائر الحروف التي تتغير حركة ما قبلها، فحسن إلقاء الحركة عليهما كسائر الحروف. انظر: الكشف ٩٠/١، وكذا: الحجة ٣٩٨/١.

(٢) قال الإمام الداني: "وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة في جميع ما تقدم، مع تخليص الساكن قبلها". انظر: التيسير ٣٦، وتحبير التيسير ٥٨.

(٣) انظر: السبعة ٦١٥، والقرطبي ٦٢٩٠/٧، وروح المعاني ٧٠/٢٧، والمكرر ١٣٠.

(٤) انظر: التذكرة ١٦٧/١ - ١٦٨، وكذا الكافي ٣٦، والنجوم ٩، وشرح النظم الجامع ٥٣.

(٥) قد روي عن عاصم في (ألم الله) الوقف على الميم وإسكانها وقطعها عن اسم الله، وقرأ الباقون بإلقاء فتحة الألف على الميم وحذفها في الوصل. قال الزجاج: المضبوط عن عاصم في رواية أبي بكر وأبي عمرو فتح الميم، إجماع. راجع: الكشاف ١٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٧٣/١، ومعاني القراءات ٢٤١/١، وانظر: القرطبي ١٢٤٣/٢، والبحر ٣٧٤/٢، ومعاني القرآن للفراء ٩/١.

(٦) قال البناء الدمياطي: "ورد السكت عن حمزة وابن ذكوان وحفص وإدريس، إلا أن حمزة أشد القراء عناية به؛ ولذا اختلفت عنه الطرق واضطربت الرواة". انظر: الإتحاف ٦١.

(٧) انظر في ذلك: التيسير ٦٢، وتحبير التيسير ٧٨، والوافي ١٠٥.

الهمز إلى الساكن[١]، سواء كان ذلك الساكن تنوينًا، أو لام المعرفة؛ لأن لام المعرفة ليس جزءًا من مدخولها [٢]، أو من سائر الحروف غير حروف المد، وقد سبقت الأمثلة. وحينئذ لا يتابع حمزة ورشًا، فلا ينقل - عند إرادة الوقف على كلمة الهمز، حين وصلها بكلمة الساكن - حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ولا يسقط الهمزة؛ لأن السكت على الساكن يمنع نقل حركة الهمزة إليه.

قال: والغرض من هذا السكت، الاستعانة على إخراج الهمز وتحقيقه بالاستراحة قبله، ولهذا يسبق لسان كثير من الناس إلى نقل حركة الهمز إلى الساكن قبله [٣]. انتهى.

قوله: "إلى نقل حركة الهمزة" أي: إلى إسقاطه بعد نقل حركته، أقول: وإنما يسبق لسانهم إلى ذلك؛ لخفاء الهمز، وفي رواية خلاد عنه لا يسكت على ذلك الساكت في شيء من هذه المواضع[٤]. وحينئذ اختلفت الروايات عن حمزة عند إرادة الوقف على كلمة الهمزة، حين وصلها بكلمة الساكن؛ ففي رواية عنه ينقل حركة الهمزة إلى الساكن ويُسقط الهمزة، وفي رواية أخرى يحقق الهمزة بلا نقل حركتها[٥].

---

(١) قال ابن الجزري: "إنما يتأتى السكت حال وصل الساكن بما بعده، أما إذا وقف على الساكن فيما يجوز الوقف عليه مما انفصل خطًّا؛ فإن السكت المعروف يمتنع ويصير الوقف المعروف". النشر ٤٢٦/١.

(٢) انظر: الكشف٩٠، والنشر ٤١٤/١.

(٣) انظر: إبراز المعاني ١٥٩، وكذا: النشر ٤١٩/١.

(٤) هذه رواية من ضمن روايات كثيرة، جاءت عن خلاد عن حمزة، وكذلك اختلفت الروايات عن حمزة من رواية خلف في هذا الموضوع. من هذه الروايات:

١- روى جماعة من أهل الأداء السكت عن حمزة من الروايتين، في لام التعريف، وفي (شيء) كيف وقعت، أي مرفوعة، أو مجرورة، أومنصوبة

٢- روى آخرون عن حمزة من روايتيه، مع السكت على لام التعريف و(شيء)، السكت على الساكن المنفصل مطلقًا غير حروف المد، وروي أيضًا هذا الوجه عن خلف فقط.

٣- روى آخرون عن حمزة من الروايتين السكت مطلقًا، أي على المنفصل والمتصل جميعًا ما لم يكن حرف مد.

٤- روى آخرون السكت عن حمزة من الروايتين على حرف المد، وهم في ذلك على الخلاف في المنفصل والمتصل.

٥- ذهب جماعة إلى ترك السكت عن خلاد مطلقًا.

٦- ذهب آخرون إلى عدم السكت مطلقًا عن حمزة من روايتيه.

قال ابن الجزري: وبكل ذلك قرأت، واختياري عنه السكت في غير حرف المد، جمعًا بين النص والأداء والقياس، فقد روينا عن خلف وخلاد وغيرهما عن سليم عن حمزة، قال: إذا مددت الحرف فالمد يجزي من السكت قبل الهمزة، قال: وكان إذا مد ثم أتى بالهمزة بعد المد لا يقف قبل الهمز. انظر: النشر ٤٢١/١ و ٢٤٢، وكذا: الإتحاف ٦٢.

(٥) انظر: إبراز المعاني ١٦١، وسراج القارئ ٧٨، والوافي ١٠٧، وإرشاد المريد ٦٩.

وأما إذا لم يصل كلمة الهمزة إلى كلمة الساكن، فلا يتصور نقل حركة الهمزة إلى الساكن عند الوقف على كلمة الهمزة[١].

ثم إذا كان ذلك الساكن ميم الجمع نحو: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ (سورة البقرة ٧٨/٢)، و﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ (سورة المنافقون ٦/٦٣)، و﴿عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي﴾ (سورة آل عمران ٨١/٣)، فكذا اختلفت الرواية عن حمزة، على تقدير عدم السكت على الميم، على قولين:

أحدهما: نقل حركة الهمزة إلى الميم، وإسقاط الهمزة عند إرادة الوقف على كلمة الهمزة، حين وصلها بكلمة الميم، **والآخر:** إثبات الهمز بلا نقل حركته كما في سائر السواكن[٢]؛ لأن ميم الجمع ساكن عند حمزة[٣]، وإنما لا ينقل ورش حركة الهمزة إلى ميم الجمع؛ لأن ميم الجمع عند ورش مضموم موصول بواو مدي كما سبق[٤]، كذا في شرح الجعبري للشاطبية[٥].

وأما إذا كان الساكن مع الهمزة في كلمته، فلا يسكت في رواية خلف عنه، إلا في لفظ ﴿شَيْءٍ﴾ (سورة البقرة ٢٠/٢)، و﴿شَيْئًا﴾ (سورة البقرة ٤٨/٢)، كل ذلك على ما قرأ الداني على أبي الفتح[٦]، وأما في رواية خلاد عنه، فلا يسكت في الكلمة الواحدة مطلقًا، هذا أيضًا على ما قرأه الداني على أبي الفتح[٧].

وقال الداني: وقرأت على أبي الحسن - يعني ابنَ غلبون - في رواية خلف وخلاد جميعًا بالسكت

---

(١) قال ابن شريح: وكل ما ذكرنا من نقل الحركة في هذا الباب، إنما هو في الوصل، وأما في الوقف فلا؛ لأنه لابد من تحقيق الهمزة في الابتداء. الكافي ٣٦- ٣٧.

(٢) انظر في هذين الوجهين: إبراز المعاني ١٥٨، وسراج القارئ ٧٧.

(٣) قال الجعبري: وقد أسكنها حمزة على أصله، فدخلت في ضابط النقل؛ لأنها ساكن صحيح أخير لفظًا. انظر: كنز المعاني١١٣، وكذا: سراج القارئ ٧٧.

(٤) وانظر: النشر ٤١٨/١، والإقناع ٣٩٠/١، والنجوم ٨٨.

(٥) وانظر: كنز المعاني ١١٣، والمراد بشرح الجعبري للشاطبية هو كتاب (كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني) للجعبري، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٤٩، وميكروفيلم تحت رقم ٤٤٣٨٨.

(٦) انظر: التيسير٦٢، وتحبير التيسير ٧٨، وكذا: النشر ٤٢١/١، وسراج القارئ ٧٧- ٧٨.

(٧) قال ابن القاصح: وتعين لخلاد ترك السكت في ذلك كله كالباقين، هذا آخر الطريق الأول في التيسير، وهي طريقة أبي الفتح فارس. انظر: سراج القارئ ٧٧- ٧٨.

على لام المعرفة، وعلى ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ حيث وقعا لا غير[١]. انتهى.

قال أبو شامة: وحكى صاحب المستنير[٢][٣]هذا السكت عن حمزة، في الكلمة الواحدة مطلقا، نحو: ﴿قُرْءَانٍ﴾ (سورة الإسراء ٧٨/١٧)، و﴿لَّا يَسْـَٔمُ﴾ (سورة فصلت ٤٩/٤١)، كما في ﴿شَيْءٍ﴾ (سورة البقرة ٢٠/٢)، و﴿شَيْئًا﴾ (سورة البقرة ٤٨/٢) وهو متجه؛ لأن المعنى الذي فعل له حمزة السكت موجود في الجميع[٤]. انتهى.

وإنما قلنا في أول الفصل: "وإذا كان آخر الكلمة ساكنًا غير مدي"؛ لِما قال أبو شامة: "وإذا كان الساكن قبل الهمز حرف مد استغني بمده عن السكت"[٥].

مثال ذلك: ﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾ (سورة يوسف ٤/١٢)، ﴿فِىٓ ءَايَـٰتِنَا﴾ (سورة الأنعام ٦٨/٦)، ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾ (سورة البقرة ١٣٦/٢)، وقرأ الباقون بوصل الساكن إلى الهمز، من غير سكت في جميع الصور[٦].

والنوع الثاني: الهمز المتحرك الذي تحرك ما قبله:

قال في التذكرة: وأما الهمز المتحرّك فإنه تحرك - (أي)[٧] في القرآن - بالفتح والكسر والضم،

---

(١) انظر: التيسير٦٢، وكذا: تحبير التيسير ٧٨، والتذكرة ٣٠٨/١، وسراج القارئ ٧٨، والإتحاف ٦١، والنشر ٤٢٠/١، وإبراز المعاني ١٦٠.

(٢) كتاب "المستنير" في القراءات العشر لأبي طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي، المتوفى سنة ٤٩٦هـ، وهذا الكتاب مفقود. انظر: النشر ٨٢/١.

(٣) في إبراز المعاني: "صاحب التيسير"، ولعل ذلك من الأخطاء المطبعية في النسخة التي بين أيدينا، وما ذكره المرعشي هو الصواب؛ لأن صاحب التيسير - وهو الإمام الداني - لم يحك هذا الوجه، بل ذكر وجوها أخرى فيما قرأ به على أبي الفتح وأبي الحسن، وقد نقلها المرعشي عنه. ومما يؤيد ذلك أن ابن الجزري ذكر هذا الوجه، وهو: السكت عن حمزة مطلقًا، أي في المتصل والمنفصل جميعًا ما لم يكن حرف مد. ثم قال ابن الجزري وهذا مذهب أبي طاهر بن سوار صاحب المستنير. راجع: إبراز المعاني ١٦٠، والنشر ٤٢١/١، والتيسير٦٢.

(٤) انظر: إبراز المعاني ١٦٠، وكذا: النشر ٤٢١/١.

(٥) إبراز المعاني ١٥٩. وقد ورد عن حمزة أنه قال المد يجزئ عن السكت. وقد سبق أن ذكرت أن البعض روى عن حمزة السكت من الروايتين على حرف المد، وهم في ذلك على الخلاف في المنفصل والمتصل، وذكر أبو شامة أن حمزة قال: الجمع بين المد والسكت أحسن. غير أن ابن الجزري اختار السكت في غير حروف المد؛ جمعًا بين النص والأداء والقياس. انظر: النشر ٤٢١/١، وإبراز المعاني ١٥٩.

(٦) انظر: التيسير ٦٢، وتحبير التيسير ٧٨.

(٧) كلمة (أي) ليست في "ب".

والحرف الذي قبله يقع على ثلاثة أضرب: يكون مفتوحًا ومكسورًا ومضمومًا[١]. انتهى.

أقول: فالاحتمالات ترتقي إلى تسعة، من ضرب ثلاثة في ثلاثة:

الأول: أن يكون الهمز مفتوحًا بعد فتح: قال في النشر: فقرأ نافع وأبو جعفر بتسهيل الهمزة حينئذ بين بين، أي بين الهمزة والألف [٢] في ﴿أَرَءَيْتَ﴾، أي إذا وقع الراء بعد همز استفهام نحو: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ (سورة الكهف ٦٣/١٨)، ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ (سورة الأنعام ٤٠/٦)، ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ (سورة الأنعام ٤٦/٦)، ﴿أَفَرَءَيْتَ﴾(سورة مريم ٧٧/١٩) حيث وقع، والتسهيل في الهمز بعد الراء.

وروى البعض عن الأزرق عن ورش إبدالها ألفًا خالصة، وإذا أبدلها ألفًا مد الألف الساكن بعدها مدًّا مشبعًا على ما تقرر في باب المد[٣]، فقُرئ لورش بالوجهين: جَعْل الهمزة بين بين، وإبدالها ألفًا خالصًا[٤]. وقرأ الكسائي بحذف الهمز في ذلك كله - أي في ﴿أَرَءَيْتَ﴾ - بالاستفهام كيف وقع وحيث وقع[٥]، والمراد حذف الهمز بعد الراء[٦].

واختلف عن البزي في ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾(سورة البقرة ٢٢٠/٢) في البقرة، فرُوي عنه تسهيل الهمز بين الهمز والألف، وروي عنه تحقيق الهمزة[٧]. واختص أبو جعفر بحذف الهمز في ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ (سورة يوسف ٣١/١٢) في يوسف، فيصير مثل (متقًى)[٨]. انتهى[٩].

والباقون يحققون الهمز المفتوح بعد فتح في هذه المذكورات وغيرها وصلًا ووقفًا، سواء كان

---

(١) انظر: التذكرة ١٧٨/١.

(٢) وهو قياس تخفيف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها، أما إبدالها ألفا فهو سماعي. انظر: الكتاب ٥٤١/٣ وما بعدها، وشرح المفصل ١١٢/٩، وشرح الشافية ٤٧/٣.

(٣) قال ابن شريح: وقيل إن ورشًا يبدلها من الثانية ألفًا، وعلى هذا تدل روايته؛ لأن الرواية عنه أتت بالمد، ولا يكون المد إلا بالبدل. وقد سبق ذكر اعتراض الزمخشري على قراءة البدل والرد عليه في ذلك. انظر الكافي ٢٢، وغيث النفع ١١١، وانظر النجوم ٦٨، والكشاف ٢٦/١، والبحر ٤٧/١- ٤٨، وشرح النظم الجامع ٢٩.

(٤) والأشهر عنه التسهيل، وعليه الجمهور، وهو الأقيس، انظر: الإتحاف ٥٦، وغيث النفع ١١١، والإقناع ٣٩٨/١.

(٥) انظر: التيسير ١٠٢، وتحبير التيسير ١٠٦، وكنز المعاني لشعلة ٣٦٠- ٣٦١، والبحر ١٢٥/٤.

(٦) انظر: تحبير التيسير ١٠٦.

(٧) وذكر البناء الدمياطي أن الوجهين صحيحان عن البزي، والتسهيل هو رواية الجمهور عنه. انظر: الإتحاف ٥٦.

(٨) وانظر: شرح السمنودي على متن الدرة ١٨.

(٩) انظر: النشر ٣٩٧/١-٣٩٨.

الهمز والمفتوح قبله في كلمة نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ﴾(سورة الفرقان٤١/٢٥)، أو في كلمتين[١] نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمْتَ﴾ (سورة الفاتحة ١/١ و٢)، إلا حمزة في الوقف؛ فإنه يغير الهمز في هذا الباب كله في الوقف على كلمة الهمز، وسيأتي تفصيل مذهبه في باب الوقف (لحمزة)[٢] على كلمة فيها همز. وكذا نافع والكسائي يحققان الهمز المفتوح بعد فتح في غير ﴿أَرَءَيْتَ﴾ بالاستفهام، كيف وقع وحيث وقع، وكذا أبو جعفر في غير ﴿أَرَءَيْتَ﴾، وفي غير ﴿مُتَّكَـًٔا﴾، وكذا البزي في غير ﴿لاعنتكم﴾ ، إلا في موضع واحد في سورة المعارج في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ﴾ (سورة المعارج ١/٧٠)؛ فإن نافعًا وابن عامر أبدلا من الهمزة فيه ألفًا في الحالين، وكذا أبو جعفر، وسيأتي في سورته، وهمزه الباقون في الحالين[٣].

الثاني: أن يكون الهمز مفتوحًا بعد كسر:

قال في النشر: إن أبا جعفر يبدلها ياء مفتوحة في الوصل والوقف في ﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾(سورة البقرة ٢٦٤/٢)، وهو في البقرة والنساء (سورة النساء ٣٨/٤)، والأنفال (سورة الأنفال ٤٧/٨)، والمراد الهمزة الأولى، وفي: (خَاسِئًا) (سورة الملك ٤/٦٧) وهو في الملك، وفي: (نَاشِئَةَ اللَّيْلِ) (سورة المزمل ٦/٧٣) وهو في المزمل، وفي: (شَانِئَكَ) (سورة الكوثر ٣/١٠٨) وهو في الكوثر، وفي (اسْتُهْزِئَ) (سورة الأنعام ١٠/٦) وهو في الأنعام والرعد (سورة الرعد ٣٢/١٣) والأنبياء (سورة الأنبياء٤١/٢١)، وفي: (قُرِئَ) (سورة الأعراف٢٠٤/٧) وهو في الأعراف والانشقاق (سورة الانشقاق ٢١/٨٤)، وفي: (لَنُبِوِّئَنَّهُمْ) (سورة النحل٤١/١٦) وهو في النحل والعنكبوت(سورة العنكبوت٥٨/٢٩)، وفي: (لَيُبَطِّئَنَّ) (سورة النساء٧٢/٤) وهو في النساء، وفي: (مُلِئَتْ) (سورة الجن ٨/٧٢) وهو في الجن، وكذا يبدلها في: (خَاطِئَةٍ) (سورة العلق ١٦/٩٦)، و(الخَاطِئَةِ) (سورة الحاقة ٩/٦٩). وكذا في (مِئَةَ) (سورة البقرة ٢٥٩/٢)، و(فِئَةٍ) (سورة البقرة ٢٤٩/٢) وتثنيتهما[٤].

واختلف عن أبي جعفر في (مَوْطِئًا) (سورة التوبة ١٢٠/٩) في التوبة، فروي عنه إبدال الهمز فيه ياء

---

(١) انظر: التذكرة ٣٩٨/٢، ومعاني القراءات ٣٥٢/١، والإقناع ٣٩٩/١- ٤٠٠، وسراج القارئ ١٩٧.

(٢) كلمة (لحمزة) ليست في "ب".

(٣) انظر القرطبي ٦٧٥٧/٨، وروح المعاني ٥٥/٢٩، وحجة القراءات ٧٢٠، وتحبير التيسير ١٨٩.

(٤) كما في قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ﴾ (سورة الأنفال ٦٥/٨)، وقوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا﴾ (سورة آل عمران ١٣/٣).

مفتوحة، وروي تحقيق الهمز فيه، إلى هنا كلامه[١]، فُهم منه أن أبا جعفر لا يغير الهمز في هذا الباب فيما عدا هذه المواضع.

وقال فيه: ووافقه الأصبهاني[٢] عن ورش في: (خَاسِئًا) (سورة الملك ٦٧/ ٤)، و(نَاشِئَةَ) (سورة المزمل ٧٣/ ٦)، و (مُلِئَتْ) (سورة الجن ٧٢/ ٨)، و(فَبِأَيِّ) منسوقًا بالفاء نحو: (فَبِأَيِّ ءَالاءِ) (سورة النجم ٥٣/ ٥٥)، واختلف عنه فيما تجرد عن الفاء نحو (بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ) (سورة لقمان ٣١/ ٣٤)، و(بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ) (سورة القلم ٦٨/ ٦)، فروي عنه إبدال الهمزة ياء، وروي عنه تحقيق الهمزة[٣]. انتهى.

قوله: "ووافقه"، أي في مطلق قلب الهمزة ياء؛ لأن أبا جعفر لا يقلب في (بِأَيِّ) منسوقًا بالفاء أوْ لا، فاعرف، ووافقه الأعشى في (لَنُبَوِّئَنَّهُم) (سورة النحل ١٦/ ٤١) في النحل والعنكبوت (سورة العنكبوت ٢٩/ ٥٨)، وسيذكر في العنكبوت[٤]. والباقون لا يغيرون الهمز في هذا الباب في شيء من المواضع لا وصلًا ولا وقفًا[٥]، إلا حمزة في الوقف وسيأتي، وإلا ورشًا[٦] في (لئلا) حيث وقع[٧]؛ فإنه يبدل الهمزة فيه ياء مفتوحة وصلًا ووقفًا[٨].

الثالث: أن يكون الهمز مفتوحًا بعد ضم: قال في التذكرة:

لا خلاف بين القراء في أنهم لا يغيرون هذا الهمز في جميع القرآن - يعني وصلًا ووقفًا - غير حمزة في الوقف، وسيأتي. إلا في (هُزُوًا) (سورة البقرة ٢/ ٦٧) حيث وقع و﴿كُفُوًا﴾ (سورة الإخلاص ١١٢/ ٤) وهو في الإخلاص؛ فإن حفصًا خالفهم فيهما، فأبدل الهمز في هذين الموضعين واوًا مفتوحة[٩].

---

(١) انظر: النشر ١/ ٣٩٦، وكذا تحبير التيسير ٥٩- ٦٠، والإتحاف ٥٥.

(٢) الأصبهاني هو: محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم، أبو بكر الأسدي الأصبهاني، أخذ القراءة عن ورش، وهو صاحب رواية ورش عند العراقيين، وكان إمام عصره في قراءة نافع، توفي ببغداد سنة ٢٩٦هـ. انظر: غاية النهاية ٢/ ١٦٩-١٧٠.

(٣) انظر: النشر ١/ ٣٩٦، وكذا: الإتحاف ٥٥.

(٤) انظر: التذكرة ١/ ١٩٤.

(٥) انظر: الإتحاف ٥٥.

(٦) في الأصل، و"ب": (ورش)، والصواب ما أثبته.

(٧) وقع هذا اللفظ في ثلاثة مواضع هي: سورة البقرة ٢/ ١٥٠، وسورة النساء ٤/ ١٦٥ وسورة الحديد ٥٧/ ٢٩.

(٨) انظر: السبعة ١٧٢، ومعاني القراءات ١/ ١٨٢، والبحر ١/ ٤٤٠- ٤٤١، وإبراز المعاني ١٥٣، وسراج القارئ ٧٦، والبدور الزاهرة ٥٢.

(٩) انظر: التذكرة ١/ ١٨٠، والإقناع ١/ ٣٨٦ و٤٠١، والتبصرة ٨٠ و١٥٠، وقال ابن الجزري: وإن كانت لاما من الفعل، فإن حفصا اختص بإبدالها في "هزوا" و"كفوا". انظر: النشر ١/ ٣٩٥ و٣٩٦.

أقول: وكذا ورش وأبو جعفر خالفاهم في هذا الهمز، أي في الهمز المفتوح بعد الضم، إذا كان فاءً من الفعل، قال في النشر: ويبدل أبو جعفر وورش الهمزة المفتوحة بعد ضمٍ واوًا مفتوحة، إذا كان الهمز فاء من الفعل أصلًا مطردًا[١]، نحو: (يُؤَاخِذُكُم)[٢]، (يُؤَلِّفُ) (سورة البقرة ٢/٢٢٥)، و (مُّؤَجَّلًا) (سورة النور ٢٤/٤٣)، و(مُؤَذِّنٌ) (سورة آل عمران ٣/١٤٥)، ﴿تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ﴾ (سورة الأعراف ٧/٤٤ وسورة يوسف ١٢/٧٠)[٣]، و(المُؤَلَّفَةُ) (سور النساء ٤/٥٨)، و﴿وَمَا نُؤَخِّرُهُۥٓ﴾ (سورة التوبة ٩/٦٠)، و(يُؤَدِّهِ) في قوله تعالى ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ (سورة آل عمران ٣/٧٥)، و﴿لَا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ (سورة آل عمران٣/٧٥)، في آل عمران وشبه ذلك. واستثنى ابن وردان من ذلك حرفًا واحدًا، وهو (يُؤَيِّدُ) (سورة آل عمران ٣/١٣) لا غير، يعني ولم يستثن ذلك ابن جماز، وإن كان عينًا من الفعل، فإن الأصبهاني اختص عن ورش بإبدالها واوًا في حرف واحد، وهو (الفُؤَادُ)، و(فُؤَادُ) وهو في هود[٤] وسبحان[٥] والفرقان[٦] والقصص[٧] والنجم[٨]، وإن كان لامًا من الفعل، فإن حفصًا اختص بإبدالها واوًا في ﴿هُزُوًا﴾ (سورة البقرة ٢/٦٧)، و﴿كُفُوًا﴾(سورة الإخلاص ١١٢/٤)، انتهى[٩].

الرابع: أن يكون الهمز مكسورًا بعد فتح:

كما في قوله تعالى: ﴿كَمَا يَئِسَ ٱلْكُفَّارُ﴾ (سورة الممتحنة ٦٠/١٣)، و﴿يَئِسُواْ مِن رَّحْمَتِى﴾(سورة العنكبوت ٢٩/٢٣)، ﴿لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ (سورة البقرة ٢/٢٦٠)، ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ (سورة الأعراف ٧/١٦٥)[١٠]، فلم

---

(١) وانظر: روح المعاني ١/١١٥، والحجة ١/١٦٠، والإقناع ١/٣٨٦ و٤٠١، والتبصرة ٨٠ و١٥٠، وقال ابن الجزري: وإن كانت لامًا من الفعل، فإن حفصًا اختص بإبدالها في "هزوا" و"كفوا". انظر: النشر ١/٣٩٥ و٣٩٦.

(٢) وانظر: روح المعاني ١/١١٥، والحجة ١/١٦٠، وتحبير التيسير ٥٩، وحجة القراءات ٨٤.

(٣) واختلف في هذا اللفظ، فروى الأصبهاني عن ورش تحقيق الهمز لمناسبة لفظ (فأذن)، وروى الأزرق الإبدال، انظر: النشر ١/٣٩٥.

(٤) والمراد قوله تعالى: ﴿مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ (سورة هود ١١/١٢٠).

(٥) والمراد قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ (سورة الإسراء ١٧/٣٦).

(٦) والمراد قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ (سورة الفرقان ٢٥/٣٢).

(٧) والمراد قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا﴾ (سورة القصص ٢٨/١٠).

(٨) والمراد قوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ (سورة النجم ٥٣/١١).

(٩) انظر: النشر ١/٣٩٥، وكذا: الإتحاف ٥٥.

(١٠) المراد قوله تعالى: ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾.

يرو عن أحد من الجماعة تسهيل الهمز فيه[١]، غير حمزة في الوقف لكن قال في النشر: انفرد الحنبلي[٢] عن هبة الله [٣] – يعني عن أبي جعفر – بتسهيل الهمز في: ﴿لَيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾، و﴿بَئِيسَ﴾ حيث وقع، ولم يروه في غيرهما [٤]. انتهى. يعني من التسهيل جعله بين الهمزة والياء.

قوله: (بَئِسَ) بياء تحتية في أوله، فعل ماض في قوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلْكُفَّارُ﴾ و﴿بِئْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ (سورة المائدة: ٣/٥)، وليس بباء موحدة في أوّله على أن يكون ﴿بَئِيسٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿بِعَذَابٍۭ بَئِيسٍۭ﴾؛ لأن قوله: "حيث وقع" ينافيه؛ إذ لم يقع ذلك إلا في قوله تعالى: ﴿بِعَذَابٍۭ بَئِيسٍۭ﴾ (سورة الأعراف ٧/، ١٦٥) في الأعراف .. والظاهر أن (بَئِسُوا) [٥] جمعًا لا يدخل فيه [٦].

الخامس: أن يكون الهمز مكسورًا بعد كسر:

نحو: ﴿مِن شَطْئِهِمْ﴾ (سورة القصص ٣٠/٢٨)، و﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ (سورة الكهف ٣١/١٨). أثبت هذا الهمز بلا تسهيل جميع القراء[٧]، غير حمزة في الوقف، إلا إذا كان بعد الهمز ياء مثناة تحتية، فإن أبا جعفر يحذف الهمز في ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ ، و﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾ (سورة البقرة ٦٢/٢ وسورة الحج ١٧/٢٢)، و﴿ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ (سورة يوسف ٢٩/١٢)، و﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ (سورة الحجر ٩٥/١٥) حيث وقعت وصلًا ووقفًا.

---

(١) ورد أن الإمام نافعًا قرأ بإبدال الهمزة ياء في (بئيس) من قوله تعالى: ﴿بِعَذَابٍۭ بَئِيسٍۭ﴾، وقال القرطبي: قراءة أهل المدينة (بيس) الباء مكسورة بعدها ياء ساكنة بعدها سين مكسورة. راجع: القرطبي ٢٧٤٤/٣، وروح المعاني ٩٣/٩، والكافي ١٠٠، وانظر: المكرر ٤٦، وحجة القراءات ٣٠٠، والنجوم ٨٥.

(٢) الحنبلي هو: محمد بن أحمد بن الفتح بن سيما، أبو عبد الله الحنبلي، قرأ على هبة الله بن جعفر، وزيد بن علي بن أبي بلال. قال ابن الجزري: توفي فيما أحسب بعد سنة ٣٨٠هـ. انظر: غاية النهاية ٧٩/٢.

(٣) هبة الله هو: هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم، أبو القاسم البغدادي، مقرئ ضابط مشهور، أخذ القراءة عن أبيه، وعن هارون بن موسى وغيرهما، توفي سنة ٣٥٠هـ. انظر: معرفة القراء الكبار ٢٥٤/١، وغاية النهاية ٣٥٠/٢: ٣٥١.

(٤) انظر: النشر ٣٩٩/١، وكذا: الإتحاف ٥٦– ٥٧.

(٥) (يئسوا) جمعًا كما في قوله تعالى: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ يَئِسُوا۟ مِن رَّحْمَتِى﴾ (سورة العنكبوت ٢٣/٢٩)، وقوله تعالى: ﴿قَدْ يَئِسُوا۟ مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ (سورة الممتحنة ١٣/٦٠).

(٦) قال في الحاشية ٣٥: "لو أراد دخول الجمع لقال: كيف وقع".

(٧) انظر: التذكرة ١٧٨/١-١٧٩.

ووافقه نافع في ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ (سورة البقرة ٦٢/٢)، وهو في البقرة والحج (سورة الحج ٧/٢٢). وحذفه ابن وردان في: ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ (سورة البقرة ٦٥/٢) أيضًا دون ابن جماز، كذا في النشر [١]. ولا أعلم همزًا مكسورًا بعد كسر، وبعد الهمز ياء مثناة تحتية في غير هذه الكلمات في القرآن.

السادس: أن يكون الهمز مكسورًا بعد ضم:

نحو: ﴿سُئِلَتْ﴾ (سورة التكوير ٨/٨١)، ﴿سُـِٔلَ﴾ (سورة البقرة ١٠٨/٢)، فلم يسهِّل هذا الهمز أحد[٢]، إلا حمزة عند الوقف على كلمة الهمز، فحينئذ يجعل هذا الهمز بين الهمز والياء، وسيأتي في باب وقف حمزة[٣].

السابع: أن يكون الهمز مضمومًا بعد فتح:

فإن أبا جعفر يحذف الهمز حينئذ من ﴿يَطَـُٔونَ﴾ (سورة التوبة ١٢٠/٩)، و﴿تَطَـُٔوهُمْ﴾ (سورة الفتح ٢٥/٤٨)، و﴿لَمْ تَطَـُٔوهَا﴾ (سورة الأحزاب ٢٧/٣٣) حيث وقعت الثلاث، كذا في التحبير[٤]، أقول: والظاهر أنه يبقى الطاء على فتحه، فيصير الواو المديُّ لينًا.

وقال في النشر: انفرد الحنبلي - يعني رواية عن أبي جعفر - بتسهيلها بين بين في ﴿رَءُوفٌ﴾ (سورة البقرة ٢٠٧/٢) حيث وقع، يعني بجعلها بين الهمزة والواو. وروى الأهوازي [٥] عن ابن وردان تسهيل الهمز بين بين، أي بين الهمز والواو في ﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾ (سورة الحشر ٩/٥٩) في الحشر. انتهى [٦].

فأبو جعفر يثبت الهمز المضموم بعد فتح بلا تسهيل في غير هذه المواضع، والباقون يثبتون هذا الهمز بلا تسهيل في جميع المواضع[٧]، إلا حمزة في الوقف[٨].

---

(١) انظر: النشر ٢٩٧/١، وكذا: تحبير التيسير ٥٩ - ٦٠.

(٢) انظر: التذكرة ٨٠/١.

(٣) انظر: كذا: التيسير ٤٠-٤١، وكنز المعاني لشعلة ١٤٤.

(٤) انظر: تحبير التيسير ٦٠، وكذا: البدور الزاهرة ٨١، وشرح السمنودي على متن الدرة ١٨.

(٥) هو الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز، أبو علي الأهوازي، صاحب المؤلفات، وشيخ القراء في عصره، إمام كبير، من تصانيفه: الإيضاح والوجيز في القراءات، ولد بالأهواز سنة ٣٦٢هـ، وتوفي سنة ٤٤٦هـ. انظر: غاية النهاية ٢٢٠/١، ومعجم المؤلفين ٢٤٧/٣، ومعجم الأدباء ٣٤/٩.

(٦) انظر: النشر ٣٩٧/١، وكذا: الإتحاف ٥٦.

(٧) انظر: التذكرة ١٧٨/١.

(٨) يسهل حمزة الهمز هنا بين الهمزة والواو في الوقف. انظر: الكشف ١١٨/١، وسراج القارئ ٨٣- ٨٤، والوافي ١١٦.

الثامن: أن يكون الهمز مضمومًا بعد كسر:

فإن كان بعد الهمز حينئذ واو مدي، قال في النشر: فإن أبا جعفر يحذف الهمز حينئذ، ويضم ما قبل الهمز لأجل الواو المدي [١]، نحو ﴿أَنۢبِئُونِي﴾ (سورة البقرة ٢/٣١)، و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ (سورة البقرة ٢/١٤)، و﴿الصَّابِئُونَ﴾ (سورة المائدة ٥/٦٩)، و﴿مُّتَّكِئُونَ﴾ (سورة ياسين ٣٦/٥٦)، و﴿فَمَالِئُونَ﴾ (سورة الصافات ٣٧/٦٦) و﴿لِّيُواطِئُوا﴾ (سورة التوبة ٩/٣٧)، و﴿لِيُطْفِئُوا﴾ (سورة الصف ٦٠/٨)، و﴿قُلِ اسْتَهْزِئُوا﴾ (سورة التوبة ٩/٦٤)، و﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (سورة الأنعام ٦/٥)، وشبه ذلك. ووافقه نافع في ﴿الصَّابِئُونَ﴾، وهو في المائدة (سورة المائدة ٥/٦٩)، واختُلف عن ابن وردان في حرف واحد وهو: ﴿المُنْشِئُونَ﴾ (سورة الواقعة ٥٦/٧٢) في الواقعة، فروي عنه حذف الهمز وإثباته. انتهى [٢]. يعلم منه أنه إذا لم يكن بعد الهمز المضموم بعد كسر واوٌ مديٌّ لا يحذف الهمز، نحو ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ (سورة البقرة ٢/١٥)، والباقون أثبتوا الهمز في هذا الباب كلِّه بدون تسهيل [٣]، غير حمزة في الوقف، وكذا أبو جعفر فيما إذا لم يكن بعد الهمز المضموم بعد كسر حرف مد، ونافع فيما عدا ﴿الصَّابِئُونَ﴾.

التاسع: أن يكون الهمز مضمومًا بعد ضم:

نحو الهمز الثاني في: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ﴾ (سورة الرحمن ٥٥/٢٢)، وكذا همز: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾ (سورة النساء ٤/١٧٦) في النساء، ولم يسهله إلا حمزة وهشام في الوقف، وسيجيء.

***

(١) انظر أيضًا: تحبير التيسير ٦٠، والبدور الزاهرة ٢٦ و١١٧، وشرح السمنودي ١٨.

(٢) انظر: النشر ١/٣٩٧، وكذا: تحبير التيسير ٦٠، والإتحاف ٥٦.

(٣) وكسروا ما قبل الهمز. انظر: الإتحاف ٥٦.